CILG VNG International

VNG International

Ministry of Foreign Affairs

Libya Local Governance and Stabilisation Programme ▪ برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد
برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا
استراتيجية التنمية لبلدية براك

التقرير الأولي

ماي 2017

انجـز هـذا المشـروع مـن طـرف بلديـة جنـزور بدعـم فـنّي مـن قبـل المركـز الدولـي للتنميـة المحليـة والحكـم الرشـيد، فـي إطـار برنامـج دعـم الحكـم المحلـي والاسـتقرار فـي ليبيـا والممـول مـن قبـل الاتحـاد الأوروبـي ووزارة الخارجيـة الهولنديـة.

تتحمـل وكالـة التعـاون الدولـي لجمعيـة البلديـات الهولنديـة المسـؤولية الكاملـة عـن محتـوى الوثيقـة ولا تعكـس بـأي شـكل مـن الأشـكال مواقـف الاتحـاد الأوروبـي

®2018CILG-VNG International

للاتصال بنا:
البريد الالكتروني: cilg@cilg-international.org
الهاتف: 00216 71 860 245 / 00216 71 860 243
الفاكس: 00216 71 860 242
موقع الواب: www.cilg-international.org

جميع الحقوق محفوظة
®2018CILG-VNG International

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

Ministry of Foreign Affairs

الفهـــرس

1- الإطار العام و المنهجية

1.1- الإطار العام

2.1- المراحل والمنهجية

1.2.1- مرحلة التشخيص الإستراتيجي الجماعي

2.2.1- مرحلة التخطيط الإستراتيجي الجماعي

2- الوضع العام بمنطقة الشاطئ

1.2- الموقع الجغرافي

2.2- العوامل الطبيعية

3.2- السكان والأسر

4.2- الأسرة وظروف العيش

5.2- التشغيل والقوى العاملة

6.2- المرافق العامة

3- التشخيص المحلي الجماعي

1.3- قطاع الإسكان والمرافق

2.3- قطاع المياه والصرف الصحي والطرقات

3.3- قطاع التخطيط العمران

4.3- قطاع التخطيط

5.3- قطاع البيئة والنظافة

6.3- الاقتصاد والمواصلات والطاقة

4- الإطار المنطقي الاستراتيجي

5- التخطيط الاستراتيجي

1.5- أهداف ومشروعات محور: تنمية محلية متوازنة

2.5- أهداف ومشروعات المحور الثاني

4.5- أهداف ومشروعات المحور الرابع: موارد بشرية قادرة على رفع التحديات

6- بطاقات المشروعات

1- الإطار العام و المنهجية:

1.1- الإطار العام:

يندرج إعداد استراتيجية تنمية بلدية براك الشاطئ في إطار الدعم الذي يقدمه المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، للبلديات الليبية. يحتوي هذا التقرير على تشخيص أولي للوضع القائم إعتمادا على تحليل المعلومات الإحصائية المتوفرة والتقارير والدراسات المنجزة وعلى نتائج جمع المعلومات المنجزة خلال فترة الاعداد للمشروع.

تبنى المجلس البلدي براك الشاطئ مشروع إستراتيجية تنمية البلدية لغاية تطوير ممارسات الحكم المحلي الديمقراطية والرفع من نجاعة مشاريع التنمية الحضرية وتدعيم قدرات الإطارات الفنية في مجال التخطيط الإستراتيجي الجماعي.

يشارك في إعداد إستراتيجية تنمية براك الشاطئ أعضاء من المجلس المحلي وممثلون عن المصالح الفنية المحلية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء محليون.

يتزامن هذا المشروع مع تواصل ظرف سياسي وأمني واجتماعي غير مستقر، جعل كل الفاعلين المحليين أمام معضلة الإستجابة للطلبات الملحة للسكان والحدّ من تأثيراتها السلبية على التنمية المستقبلية. تفاعلا مع هذا الوضع يولي مشروع الإستراتيجية الجانب التنفيذي عناية خاصة وذلك بتحديد المشاريع القابلة للإنجاز والإجراءات التنظيمية الملاءمة وضبط الأولوية الزمنية للبرامج والمشروعات.

تهدف مبادرة إعداد إستراتيجية تنمية بلدية براك الشاطئ إلى:

- تمكين المجلس البلدي من إعداد إطار إستراتيجي ورؤية مستقبلية حول التنمية المحلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد يتم تبنيها من قبل الفاعلين المحليين.
- تعزيز قدرة الفاعلين المحليين على التشاور والتوافق وعلى التشخيص والتخطيط الجماعي لبناء مسار تنموي محلي جماعي ناجع.
- المساهمة في تحديد مقاربات التخطيط والتنمية المحلية في ليبيا وذلك بالتركيز على البعد الجماعي وتبني الفاعلين المحليين وتملكهم الفعلي لإستراتيجية التنمية المحلية.

2.1- المراحل والمنهجية:

يتضمن مخطط إعداد إستراتيجية التنمية لبلدية براك الشاطئ مرحلتين تنطوي كل مرحلة على عدد من الأطوار يتطلب إنجازها إعتماد منهجية مضبوطة وآليات ملائمة تمكن من تحفيز المشاركين ومن توجيههم لتحقيق الأهداف المحددة.

1.2.1- مرحلة التشخيص الإستراتيجي الجماعي:

تنطوي هذه المرحلة على ثلاثة أطوار يتمّ خلالها التّدرّج المحكم في توسيع المشاركة والمشاورات وتحديد الرّهانات الإستراتيجيّة.

- **التّشخيص القطاعي الأوّلي**

شمل هذا الطّور تجميع المعطيات القطاعيّة والمعلومات والتّشاور في شأنها للخروج باستنتاجات تخصّ تطوّر القطاع وإدارته وعلاقته بقطاعات أخرى وتأثيره على تنمية البلدية. أنجزت أعمال هذا الطّور في ورش قطاعيّة للّجنة الفنّية. تتركّب اللّجنة الفنّيّة من ممثّلين عن أعضاء للمجلس البلدي وممثّلين عن كلّ المصالح الفنّيّة البلديّة وخبرات محلّيّة والنّقابات المهنيّة. دوّنت أعمال الورش القطاعيّة في تقارير جماعية للتّشخيص القطاعي الأوّلي. مكّن هذا الطّور من تحديد قائمة أوّليّة للرّهانات القطاعيّة.

رسم 1 : اطوار انجاز التشخيص الجماعي

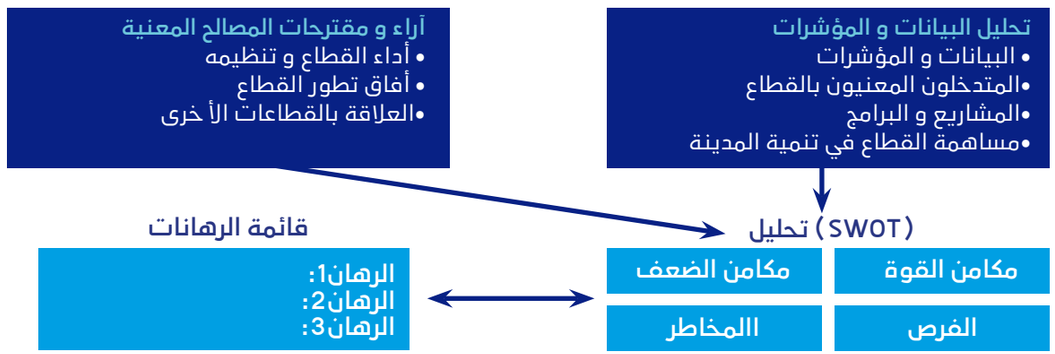

• **التّشخيص التّأليفي المتكامل**

مكّن هذا الطور من الإنتقال بسلاسة وثبات من التّشخيص إلى مرحلة إعداد المخطّط الاستراتيجي. ويرتكز بالأساس على تحليل التّأثيرات الأفقيّة بين الرّهانات القطاعيّة وترابطها وإعادة تنظيمها بشكل شامل في محاور إستراتيجيّة تعبر على الأهداف العامة لتنمية المدينة.

أنجزت أعمال هذا الطّور في ورشة عمل جماعي للّجنة الفنّيّة حسب التّسلسل التّالي:

- إعادة تنظيم الرّهانات في مجموعات مترابطة.
- إيجاد صيغة تعبّر بأكبر قدر من الدّقّة والشّموليّة على الرّهان الاستراتيجيّ لكلّ مجموعة.
- صياغة أوّليّة للرّؤية المستقبليّة إعتمادا على المحاور الإستراتيجيّة.

الرسم (2): طور التشخيص التأليفي المتكامل

• **إعتماد التشخيص الإستراتيجي الجماعي**

تمثّل هذا الطّور في فتح المجال لتشريك منظّمات المجتمع المدني ومختلف الفئات الإجتماعيّة المعنيّة في إثراء التّشخيص الإستراتيجي وتعديل وتثبيت المحاور الإستراتيجيّة والرّؤية المستقبليّة المقترحة واعتمادها في المراحل اللاّحقة. أنجزت أعمال هذا الطّور من طرف أعضاء اللجنة الفنية حيث تم عرض النتائج الأولية على المجاس البلدي وفي ورشات عمل بالبلدية. تم الاستعانة بعرض مرئي للتّشخيص الأوّلي في تنظيم هذه الورشات.

قامت بلدية براك بتوسيع الإستشارة محلّيّا لتشمل أكبر عدد من المواطنين والكفاءات والفعاليّات المدنيّة في إطار اجتماعات عامّة واتصالات مباشرة مكنت من تجميع عدد كبير من المقترحات ومن أفكار مشروعات التنمية المحلية.

2.2.1- مرحلة التخطيط الإستراتيجي الجماعي:

بعد تجميع الملاحظات والآراء المنبثقة على النقاش الجماعي لنتائج المرحلة الأولى وتعديل التقرير التأليفي، شرع في أعمال إعداد المخطط الإستراتيجي. تنطوي المرحلة الثانية لمشروع إستراتيجية تنمية البلدية على ثلاثة أطوار:

• **إعداد عناصر الخطة الإستراتيجية**

أعد الخبير تقريرا تأليفيا مختصرا لنتائج أعمال المرحلة الأولى، يمهد لانطلاق أعمال المرحلة الثانية. يتضمن التقرير التمهيدي:

- تذكير بأهم إشكاليات تنمية المدينة.
- تذكير بالمحاور الإستراتيجية.
- تحديد توجهات أوّلية حسب المحاور .

تم بعد ذلك استشارة اللجنة الفنية للمجتمع المدني. مكنت هذه الاستشارة من مناقشة وإثراء وتعديل الخطة الإستراتيجية واعتمادها.

• **إعداد المخطط الاستراتيجي الجماعي**

يعتبر المخطط الإستراتيجي الجماعي آلية ذات بعد تنفيذي تمكن من ترجمة الخطة الإستراتيجية إلى مشاريع وبرامج وتدخلات قابلة للتنفيذ ومحددة في الزمن.

أنجزت أعمال هذا الطور باستعمال آلية الورش حيث فسح المجال لأعضاء اللجنة الفنية الموسعة لاقتراح المشاريع والبرامج ومبرراتها وأهدافها. نوقشت المقترحات وعدلت تباعا حتى تسنى تحديد قائمة أوّلية لمشروعات وبرامج المخطط الإستراتيجي. تم بعد ذلك تحليل عناصر الخطة ومكوناتها وإعداد المخطط وبطاقات المشرعات المندمجة والمتكاملة.

• **إعداد خطة المشروعات البلدية العاجلة**

خصص هذا الطور لتخطيط تدخلات البلدية على المدى القصير أي إلى أفق 2020، ويهدف إلى مساعدة المجلس البلدي في ترشيد النفقات وضبط

الأولويات والملائمة بين الإستجابة للطلبات الملحة والرغبة في بناء تنمية مستقبلية مستديمة. أنجزت أعمال هذا الطور باستعمال آلية الورش الجماعية والفرق.
أخذت المنهجية المتبعة بعين الاعتبار الاحتياجات الملحة والمشروعات الاستراتيجية واختصاصات البلدية وقدراتها ومواردها المالية.

2- الوضع العام بمنطقة الشاطئ:

1.2- الموقع الجغرافي:

تغطي منطقة وادي الشاطئ مساحة تبلغ (90246 كم 2) وتقع في أقصى شمال إقليم فزان. يحد هذه المنطقة من الشرق منطقة الجفرة ومن الشمال منطقتي الجبل الغربي ونالوت ومن الجنوب منطقتي سبها ووادي الحياة ومن الغرب الحدود الجزائرية. وهي منطقة صحراوية جافة تتمثل حدودها الطبيعية في:

- من الشمال الحمادة الحمراء ووادي تناراوت وحمادة تنغرت وجبل السوداء.
- من الجنوب إقليم سبها وأدهان أوباري.

ويوجد في منطقة وادي الشاطئ مجموعة من المراكز الحضرية أكبرها مدينة براك. يحيط بهذا التجمع مجموعة من المراكز الحضرية الصغيرة على غرار أشكدة واقار والقرضة وقطة وبرقن وونزريك وإدري. تنتشر هذه المراكز على طول الوادي من الشرق إلى الغرب وتفصلها مسافات صغيرة يبلغ مجموعها نحو 140 كم. تعتبر منطقة وادي الشاطئ المدخل الشمالي لإقليم فزان ومفترق الطرقات التي تربط بين شمال وجنوب ليبيا وتتواصل في اتجاه الدول المجاورة.

2.2- العوامل الطبيعية:

لا يتجاوز معدل عدد الأيام الممطرة في السنة 5.3 يوم. ترتفع درجات الحرارة في هذه المنطقة خاصة في فصل الصيف حيث يصل:

- أدنى معدل درجة حرارة صغرى 4.74م
- وأعلى معدل درجة حرارة عظمى 40.4م

تهب على الإقليم الرياح الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية. يصل أقصى متوسط شهري لسرعة الرياح 3.8 كم/ساعة في شهر الماء وأدناه 1.6 كم/ساعة في أي النار والنوار

تتميز منطقة وادي الشاطئ بتنوع المشاهد الطبيعية الناتج عن التضاريس والجيومرفولوجيا. يوجد في المنطقة جبل الحساونة وهو من أصل بركاني يصل ارتفاعه إلى 900 متر في مستوى القمة و700 م في مستوى الحافة الجنوبية. تنتشر بعض التلال الصغيرة في المنطقة في حين تغطي الكثبان الرملية الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من منطقة وادي الشاطئ وهي جزء من أدهان أوباري تمتد لعدة كيلومترات ويصل ارتفاعها عن سطح البحر إلى 360 م.

تتخلل منطقة وادي الشاطئ كثير من الأراضي الزراعية والتي مع توفر المياه العذبة والترشيد في الزراعة تمثل مصدر دخل من ناحية ومصدر لسد حاجة السكان من المواد الغذائية من ناحية أخرى. كما توجد في هذه المنطقة العديد من السباخ التي تتكون فوقها طبقات ملحية بيضاء بسبب شدة الحرارة وارتفاع معدلات التبخر فهي موقع ملائم لإقامة الملاحات وصناعة ملح الطعام. كما أن رملة السليكا تعتبر مصدرًا لتوطن صناعة الزجاج بالإضافة إلى بعض أنواع المعادن الأخرى مثل الحديد الذي يتوفر في المنطقة.

إلى جانب الميزات المذكورة تقع وادي الشاطئ في منطقة صحراوية ذات حرارة مرتفعة في أغلب شهور السنة تتيح إمكانية استغلال واستثمار الطاقة الشمسية في العديد من المجالات.

3.2- السكان والأسر :

لم تظهر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 الأرقام المفصلة حسب البلديات والوسط نظرا لتحوير التقسيم الإداري والتخلي على نظام البلديات بعد تعداد 1995. وقد اقتصر التقرير العام لنتائج تعداد 2006 على نشر النتائج حسب التقسيم الإداري إلى مناطق. والملاحظ أن الهيئة العامة للمعلومات لم تقم باستغلال كامل المعلومات الإحصائية المجمعة.

نظرا لشح المعلومات وحجب المعلومات المفصلة اعتمدنا في التحليل الأولي لنمو السكان وظروف عيش الأسرة في منطقة الشاطئ على نتائج التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 والإحصائيات الحيوية 2010. كما اعتمدنا في مرحلة ثانية على نتائج التقارير والدراسات المتوفرة حول توزيع السكان حسب التجمعات وفرضيات النمو السكاني.

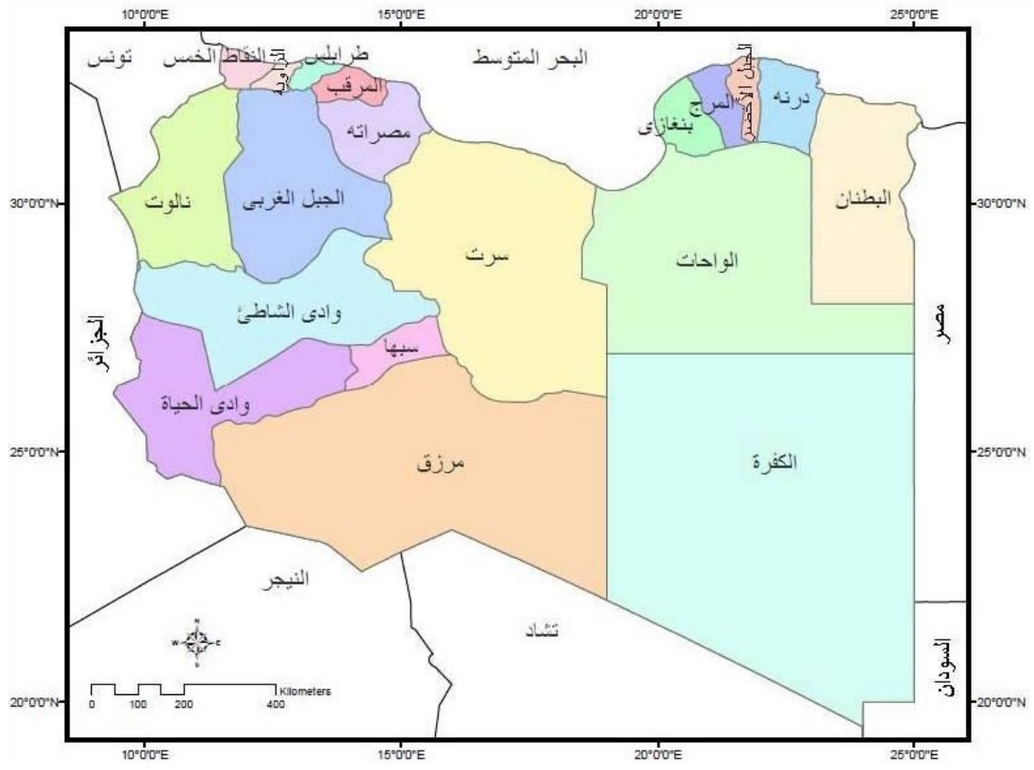

الخريطة (1) : التقسيم الإداري الي مناطق

- **نسق نمو معتدل**

تمثل مدينة براك الشاطئ المركز الإداري لمنطقتها. تأوي منطقة الشاطئ عام 2012 ما يقارب 79801 ساكن ليبي أي ما يعادل نسبة 1.54% من سكان دولة ليبيا. سجل عدد سكان هذه المنطقة نسق نمو معتدل حيث لم يتجاوز معدل نسبة النمو السنوي للسكان الليبيين 1.37% بين عامي 2006 و2012. انخفض نسق النمو مقارنة بالفترة 2006-1995 نتيجة لانخفاض نسبة النمو الطبيعي وتواصل النزوح إلى المدن الساحلية، إضافة إلى مغادرة العديد من الأجانب إبان الاضطرابات.

الجدول (1): نمو السكان والأسر بين عامي 2006 - 2012

تقديرات 2017	نسبة النمو 2012-2006	سنة 2012	سنة 2006	
85419	1.37	79801	73443	السكان
16709	3.04	14385	12022	الأسر
5,11		5.53	5.9	متوسط حجم الأسرة

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 – مصلحة الإحصاء والتعداد

سجل عدد السكان الأجانب انخفاضا ملموسا منذ اندلاع أحداث 17 فيبراير. وقد انخفض عدد الأجانب المقيمين بمنطقة الشاطئ من 5120 نسمة عام 2006 إلى 2704 نسمة فقط عام 2012. أدت مغادرة السكان الأجانب نتيجة للوضع الأمني إلى كبح نسق نمو السكان المقيمين بمنطقة الشاطئ بحيث لم يتجاوز معدل نسبة النمو السنوي 0.82% بين عام 2006 وعام 2012.

جدول 2 : نمو السكان الليبيين والأجانب بين عامي 2006 - 2012

السكان	سنة 2006	سنة 2012	معدل نسبة النمو السنوي (%)
ليبيين	73443	79801	0.82
أجانب	5120	2704	-10,09
المجموع	78563	82505	1.35

ألمصدر: التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 – مصلحة الإحصاء والتعداد

- **توزيع سكان وادي الشاطئ حسب التجمعات**

يتوزع سكان منطقة وادي الشاطئ على عدد كبير من المدن الصغيرة تقع على طول الوادي في شكل خطي بطول يفوق 140كم وحول المراكز العمرانية الرئيسية. يعود اختيار مواقع المدن إلى العوامل الطبيعية والتاريخية

والاجتماعية لتأسيسها على غرار توفير الحماية للسكان والانتماء القبلي. وقد تطورت أغلب التجمعات حول نقاط الماء في شكل واحات صحراوية. توسعت القرى على الأراضي المتاخمة للنسيج العمراني القائم، وفي بعض الحالات في شكل تجمعات جديدة. حافظت تجمعات وادي الشاطئ، كما هو الشأن في أغلب مناطق ليبيا، على الروابط القبلية لتركيبة السكان باستثناء بعض التجمعات الحديثة التي تم تدعيمها في إطار سياسات النظام السابق.

بالرجوع إلى المعطيات السابقة واعتمادا على عديد المصادر على غرار استغلال النتائج الأولية لإحصاء 2006 والإحصاءات السابقة يتبين أن الحجم النسبي لسكان تجمعات وادي الشاطئ يتراوح بين 17.6% بمدينة برك الشاطئ، أكبر مدن المنطقة، و1.3 % بالخضراء أصغر التجمعات بهذه المنطقة.

- **التقديرات السكانية**

تعتبر التقديرات السكانية عنصرا أساسيا في تحديد احتياجات المدينة وبرمجة المشروعات التي تمكن من الاستجابة للاحتياجات.

نظرا لعدم توفر معطيات احصائية مفككة حسب المدن او البلديات اعتمدنا في تقدير الأحجام السكانية لمدن وادي الشاطئ على تقديرات سكان الشاطئ سنة 2017 وعلى استقرار التوزيع النسبي حسب التجمع. مع التأكيد على أن التقديرات تعطي أرقاما تقريبية غير دقيقة تسمح بتجاوز العراقيل الناتجة عن نقائص التعداد العام ولكنها لا تعوض الأرقام الإحصائية الرسمية. يبين الجدول التالي توزيع السكان حسب البلديات والتجمعات عام 2017.

الجدول (3): تقديرات الحجم السكاني لبلديات وتجمعات منطقة الشاطئ

المدينة/التجمع	عدد السكان (2006)	النسبة %	عدد السكان (2017)
الزوية	3121	4,29	3662
اشكدة	2220	3,05	2605
براك	12864	17,67	15095
القيرة	5644	7,75	6623
بلدية براك	23849	32,76	27984
اقار	5361	7,36	6291
تامزاوة	5694	7,82	6681
القرضة	5641	7,75	6619
ثاروت	2155	2,96	2529
محروقة	4260	5,85	4999
قمم	2141	2,94	2512
العيون	1913	2,63	2245
بلدية القرضة	27165	37,32	31875
الخضراء	960	1,32	1126
برقن	4237	5,82	4972
بوقدقود	1641	2,25	1926
الزهراء	1600	2,20	1877
قطة	2803	3,85	3289
بوقدقود	1641	2,25	1926
الزهراء	1600	2,20	1877
قطة	2803	3,85	3289
ادري	3418	4,70	4011
تمسان	2473	3,40	2902
المنصورة	1530	2,10	1795
ونزريك	3120	4,29	3661
بلدية ادري	21782	29,92	25559
المجموع	72796	100,00	85419

ألمصدر: احتسب من طرف الخبير

على أساس الفرضيات المعتمدة يقدر عدد سكان بلدية براك 27984 عام 2017. ويتجاوز عدد سكان بلدية القرضة 30000 نسمة وسكان بلدية أدري 25000. تعد مدينة براك، أكبر مدن منطقة وادي الشاطئ، بحوالي 15000 نسمة أي ما يفوق ضعف السكان بكل من مدن تامزاوة والقرضة والقيرة التي تتقاسم المرتبة الثانية حسب عدد السكان، كما لم يتجاوز عدد السكان بباقي المدن والتجمعات 5000 نسمة.

4.2- الأسرة وظروف العيش:

اعتمدنا في تحليل ظروف عيش الأسرة بمنطقة وادي الشاطئ على المعلومات المضمنة في تقرير نتائج تعداد 2006 المتعلقة بنوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة ووسيلة حصول الأسرة على الماء الصالح للشراب ووسيلة الصرف الصحي في المسكن. كما قمنا باستغلال نتائج الأعمال الميدانية والتقارير القطاعية التي تم إعدادها تمهيدا لدراسات مخططات الجيل الثالث.

- **أغلبية المساكن من النوع التقليدي**

تظهر نتائج تعداد 2006 أن غالبية الأسر في كامل منطقة وادي الشاطئ تقيم في مسكن تقليدي، حيث بلغ عدد الأسر التي تقيم في دار عربي أو حوش 10924 أسرة أي ما يعادل 92% من إجمالي الأسر. لا تمثل الأسر التي تقيم في مسكن من النوع الحديث (فيلا أو شقة) سوى 6% من المجموع.

جدول 4 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب نوع المسكن

الأسر	نوع المسكن				
	فيلا	شقة	حوش عربي	غير ذلك	المجموع
العدد	256	466	10924	376	12022
النسبة (%)	2,1	3,9	90,9	3,1	100

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 – الهيئة العامة للمعلومات

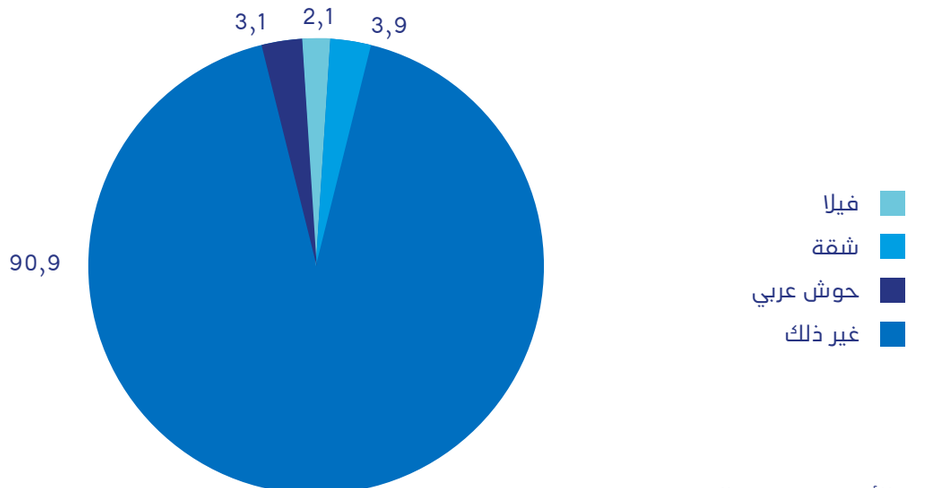

رسم 3 : الأسر حسب نوع المسكن

يمكن تفسير هذا الوضع بمحافظة المنطقة على طابع معماري ملاءم للظروف المناخية المحلية وعدم تأثير تطور نمط العيش بشكل واضح على السكن. مع التأكيد على أن هذه النتائج تتعلق بالأسر المقيمة بمنطقة وادي الشاطئ ولا يمكن أن تنسحب على كل المدن، إذ لاحظنا تطورا سريعا للسكن الحديث في مدينة براك خلال العشرية الأخيرة.

- **ضعف نسبة الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي**

لم تتجاوز نسبة الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي مستوى 51.42% عام 2006 في كامل منطقة وادي الشاطئ. يستخدم 48.07% من الأسر آبار سوداء للصرف الصحي. يمكن أن ينتج عن عدم تعميم الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي تلوث الموارد الطبيعية ومخاطر صحية وإهدار لموارد مائية ثمينة كان بالإمكان معالجتها في محطات تطهير وإعادة استعمالها في عدة مجالات.

جدول 5 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطي حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن

الأسر	وسيلة الصرف الصحي				
	الشبكة العامة	بئر سوداء	غير ذلك	المجموع
العدد	6182	5779	71	12022
النسبة (%)	51,4	48,1	0,5	100

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 – الهيئة العامة للمعلومات

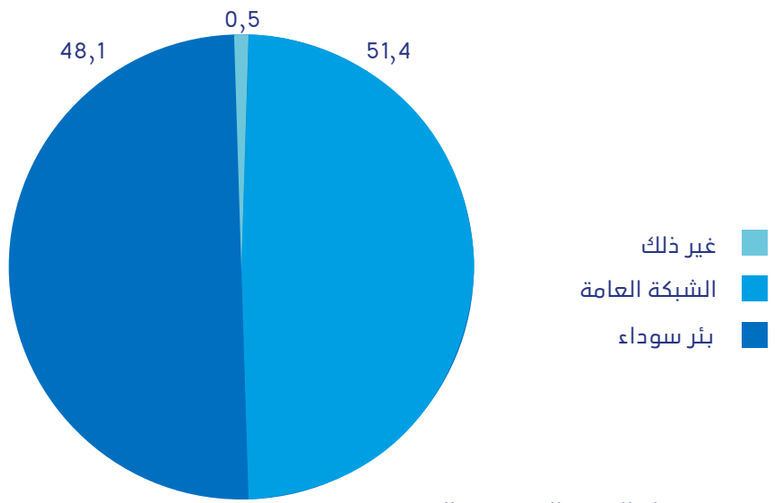

رسم 4 : الأسر حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن

كما تمثل الأسر التي تقيم في مساكن مربوطة بالشبكة العامة للمياه نسبة 95 % من العدد الجملي للأسر المقيمة في منطقة وادي الشاطئ عام 2006. تعتبر هذه النسبة عالية مقارنتا بعديد المناطق في ليبيا.

جدول 6 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب

الأسر	وسيلة حصول الأسرة على مياه الشرب				
	الشبكة العامة	خزان	ماجن	غير ذلك	المجموع
العدد	11424	372	26	194	12022
النسبة (%)	95,0	3,1	0,2	1,7	100

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 – الهيئة العامة للمعلومات

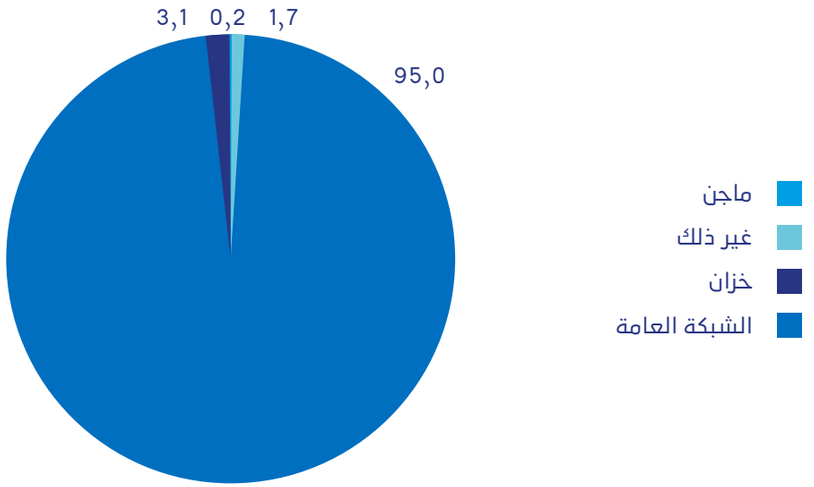

رسم 5 : الأسر حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب

تبرز الإحصائيات المتوفرة تردي ظروف عيش الأسر بمنطقة وادي الشاطئ وتنامي المخاطر البيئية والصحية نتيجة للأضرار التي لحقت بالشبكات العامة للمياه الصالحة للشراب ولغياب الرقابة الصحية لمصادر المياه.

5.2- التشغيل والقوى العاملة:

يقدر العدد الجملي للسكان في سن النشاط (الفئة العمرية 15 سنة فما فوق) بـ : 54900 نسمة سنة 2012 مقابل 50291 نسمة سنة 2006 مسجلا بذلك زيادة تبلغ 4600 ناشط. كما بلغ العدد الجملي للقوى العاملة 37800 ناشط في سنة 2012 مقابل 31856 ناشط في سنة 2006. وتكون بذلك الزيادة في حجم النشيطين في حدود 5944 ناشط.

وتشير نتائج المسح الوطني 2012 إلى أن عدد السكان المشتغلين من الفئة العمرية «15 سنة فما فوق» يقدر بـ 31900 ناشط مشتغل في عام 2012. وبالمقارنة مع نتائج 2006 فإن عدد المشتغلين قد ارتفع خلال الفترة 2006 2012- بما قدره 3600 مشتغل وهو ما يمثل العدد الصافي لمواطن الشغل التي تم إحداثها بين 2006 و 2012.

أفرزت النتائج الخاصة بتوزع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي عام 2006 أن قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية يضم 20840 مشتغل أي ما يعادل نسبة 72 % ويليه قطاع الفلاحة بـ 3976 مشتغل.

جدول 7 : توزع المشتغلين حسب القطاع

المشتغلين	القطاعات			
	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث	المجموع
العدد	2339	1042	22138	25519
النسبة (%)	9.2	4.1	86.7	100

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 – مصلحة الإحصاء والتعداد

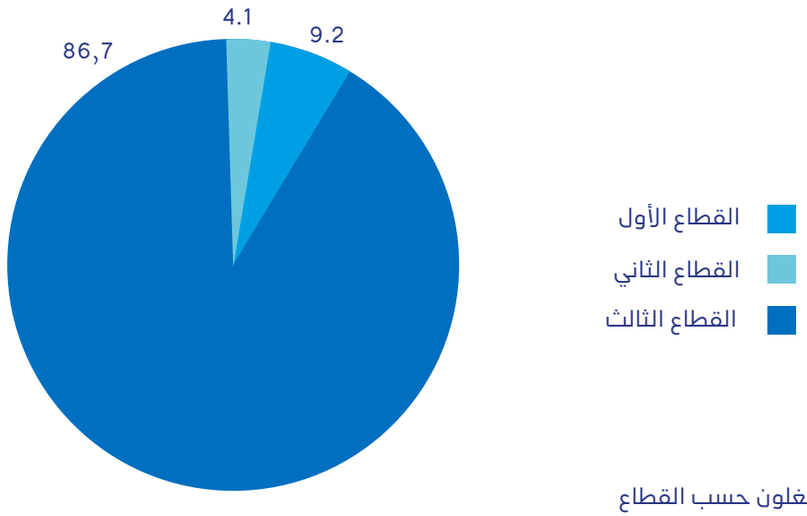

رسم 6 : المشتغلون حسب القطاع

يشغل القطاع الثالث 87% من القوى العاملة في حين لا تتجاوز نسب القطاعات المنتجة، الأول والثاني على التوالي 14% و6 %مع الملاحظ أن أغلب المشتغلين في القطاعات المنتجة هم من الأجانب وأن مغادرتهم للتراب الليبي منذ بداية الثورة أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي واضطراب في تزويد السوق. وتعزى النسب العالية للمشتغلين في القطاع الثالث إلى العدد الضخم للعمالة في القطاع العام. حيث تصل نسبة العاملين بالحكومة إلى 77% بليبيا. تبين هذه المؤشرات إرتباط شبه كلي لدخل المواطن الليبي بالرواتب المتأتية من خزينة الدولة. يعزى هذا الوضع إلى سياسات التوظيف الاجتماعي القائمة على ضمان فرصة عمل لكل من يطلبها ويرغب فيها وذلك من خلال توجيه العاطلين عن العمل إلى الجهاز الإداري والمنشآت الرسمية بغض النظر عن مدى حاجة هذه القطاعات. أدى هذا النمط الاقتصادي إلى تضخم وظيفي للجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام. كما أدى إلى إهدار القوى العاملة التي تمثل أهم عناصر الإنتاج والنمو الاقتصادي.

6.2- المرافق العامة:

- **التعليم والتكوين المهني**

يعتبر التعليم في خدماته ومرافقه في منطقة وادي الشاطئ متاحًا لكل من هم في سن الدراسة. واستوعب التعليم الأساسي والثانوي تزايد الطلب على التعليم. كما تقلص الفارق النوعي في التعليم على أساس ما يعرف بالجندرة وصار نصيب الأنثى من التعليم مثل نصيب الذكر .

- **التعليم الأساسي والثانوي**

تفيد المعطيات المتعلقة بالعام الدراسي 2005-2004 أن عدد التلاميذ في مستوى التعليم الأساسي وصل إلى 15733 منهم 7964 من الإناث. وبلغ إجمالي عدد الطلبة في التعليم الثانوي التخصصي 5470 وكان عدد الإناث 2884 تلميذة والذكور 2586 تلميذا.

فيما يتعلق بالمرافق التعليمية وصل إجمالي عدد المدارس إلى 67 مدرسة في مستوى التعليم الأساسي و42 مدرسة في مستوى التعليم الثانوي وعدد 3 مدارس مشتركة فكان إجمالي عدد المدارس 112. تبلغ الكثافة الإجمالية للفصول 21.4 طالب لكل فصل دراسي في مستوى التعليم الأساسي غير أن هذه الكثافة تنخفض إلى اقل من 10 تلاميذ في بعض المدارس.

- **التعليم العالي**

تتبع مرافق التعليم العالي في منطقة وادي الشاطئ لجامعة سبها، وتوجد في هذه المنطقة كلية للقانون ومعهد عالي لإعداد المعلمين وكلية للعلوم الهندسية والتقنية، بالإضافة إلى المعهد العالي للغات والدراسات الإفريقية. تتركز كل مرافق التعليم العالي بمدينة براك.

- **التكوين والتدريب المهني**

يوجد بالمنطقة 19 مركزًا متوسطًا للتكوين والتدريب المهني موزعة على معظم التجمعات وتغطي مجالات المهن الكهربائية والصناعية والميكانيكية والالكترونية، بالإضافة إلى المركز العالي للمهن .

يستنتج من المعلومات المتوفرة حول قطاع التعليم والتكوين بمنطقة وادي الشاطئ الملاحظات التالية:

- وجود شبكة من المدارس القابلة للتطوير .
- سهولة الوصول لكل أنواع المدارس.
- يتوفر فائض من الفصول الدراسية يفوق الطلب في بعض القرى.
- وجود فائض من المدرسين يفوق الطلب الحالي.
- إمكانيات كبيرة للتعليم الفني والمهني في المعاهد العليا والكليات الجامعية وكذلك مراكز التكوين المهني.
- تدني مستوى استثمارات القطاع العام في مجال تجهيز المدارس وصيانتها.
- ضعف برامج تأهيل وتطوير المدرسين وأساليب وتقنيات التدريس.
- الافتقار إلى أدوات ومعدات التدريس ووسائل الإيضاح وفضاءات ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة لتدريس المواد التخصصية (الفنية والطبية والعلوم).

- **المرافق الصحية**

تتوزع الخدمات والمرافق الصحية على كافة التجمعات السكانية في منطقة الشاطئ. حسب المعلومات المتعلقة بعام 2005 تضم هذه المنطقة:

- 24 وحدة رعاية صحية أولية .
- 15 مركز رعاية صحية.
- وعدد أربع عيادات مجمعة.

تغطي مركز الرعاية الصحية بخدماتها المتنوعة جميع التجمعات السكانية ويتوفر بها عدد من الأقسام التخصصية الطبية، كما يتوفر بها صيدليات ومختبرات تحليل طبي. وتقدم العيادات المجمعة خدمات أوسع وأكثر تخصصًا من وحدات الرعاية الصحية الأولية.

وحدات الرعاية الصحية الاولية	مراكز الرعاية الصحية	العيادات المجمعة	المستشفيات		
العدد	العدد	العدد	العدد	عدد الآسرة	سرير لكل 1000 مواطن
24	15	4	3	360	4.9

المصدر: تقرير قطاع المرافق العامة – التقارير القطاعية لأعداد مخططات الجيل الثالث- المكتب الاستشاري الهندسي (2008)

في مجال المرافق الاستشفائية يتوفر بمنطقة الشاطئ عدد 3 مستشفيات بسعة جمليه تقدر بحوالي 360 سريرا.

يستنتج من المعلومات المتوفرة حول قطاع التعليم والتكوين بمنطقة وادي الشاطئ الملاحظات التالية:

- شبكة مطورة من مرافق الرعاية الصحية تغطي كل تجمعات منطقة الشاطئ.
- تدني مستوى جودة الخدمات الصحية بالقطاع العام.
- عدم توفر بعض التجهيزات الطبية وقدم نوعية البعض الآخر منها وعدم توفر خدمات الصيانة اللازمة لها.
- عدم التطوير المستمر لمعدات ومستلزمات الرعاية الصحية.
- عدم توفر العدد الكافي من الأطباء.
- سوء الإدارة وعدم ثبات التنظيم الإداري في القطاع الصحي نتيجة للتغيير المستمر في الأجهزة والتنظيمات وبنية النظام الصحي.
- تنامي دور القطاع الخاص في تأسيس وإنشاء المرافق الصحية.
- الافتقار إلى الكوادر الطبية ذات الكفاءة التخصصية العالية.
- تقادم البنية التحتية للرعاية الصحية.
- الافتقار إلى موارد التمويل ومحدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع.

3- التشخيص المحلي الجماعي:

1.3- قطاع الإسكان والمرافق:

يمثل السكن والخدمات الصحية والتعليمية العناصر الضرورية للتنمية الاجتماعية. يبين التحليل الجماعي للمعلومات المتعلقة بهذا القطاع تعطيل المشاريع الكبرى للسكن وتدني جودة الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم.

- **الإسكان**

في قطاع الإسكان تمثل المشروعات المتوقفة أحد أهم الاشكاليات المطروحة على المجلس المحلي والمكاتب الفنية ببلدية براك، إذ تظهر المعلومات المتوفرة لدى البلدية وجود خمسة مشروعات يتراوح حجمها بين 200 و2000 وحدة سكنية، مع وجود تفاوت في نسب الإنجاز بين مشروع براك الذي توقف في بداياته وبقية المشاريع التي قاربت نسبة إنجازها 70 %.

المشاريع السكنية المتوقفة ببلدية براك

الموقع	الحجم	نسبة الانجاز
قيرة	347	70%
قيرة	2000	7%
اشكدة	180	70%
براك	1200	70%
الزوية	200	70%
المجموع	3927	40%

كان من المنتظر أن توفر مشروعات الإسكان العام في حال تم إنجازها 3927 وحدة سكنية، أي ما يقارب عدد المباني السكنية القائمة، تقي المنطقة من المظاهر السلبية للبناء العشوائي وتستجيب لحاجت الأسر إلى سكن لائق.

تعـود أسـباب توقـف إنجـاز المشـروعات إلـى الفـوضى والتهميـش والإنفـلات الأمـني إبـان الثـورة ومغـادرة شـركات المقـاولات الأجنبيـة إلـى جانـب عجـز الشـركات المحليـة علـى تجـاوز خسـائرها وتوفيـر التمويـل الضـروري لاسـتئناف النشـاط.

على المستوى المؤسساتي، لم تتمكن البلديات من ممارسة اختصاصاتها طبقا لقانـون 59. بـل بالعكـس يتواصـل تعطيـل تحويـل الاختصاصـات إلـى البلديـات طـوال الفتـرة الأخيـرة رغـم تعاقـب الحكومـات وتعددهـا.

والملاحـظ أن القوانيـن واللوائـح المنظمـة للحكـم المحلـي فـي إطـار اللامركزيـة مكنـت البلديـة مـن صلاحيـات شـاملة فـي مجـال المرافـق والإسـكان. وقـد تـم توزيـع الصلاحيـات المرتبطـة بهـذا المجـال علـى مكاتـب الجهـاز التنفيـذي علـى النحـو التالـي:

صلاحيات مكاتب الجهاز التنفيذي في مجال السكان

مكتب الأشغال العامة	مكتب الإسكان
- تنفيذ التقسيمات والمخططات العمرانية المعتمدة - اقتراح تقسيم الأراضي للبناء أو إقامة مشروعات سكنية وغيرها - إنشاء مرافق المنافع العامة في نطاق البلدية والإشراف عليها - التنسيق مع الجهات المختصة بإصدار مواصفات وتراخيص للإنشاء السكني والصناعي والتجاري والمرافق داخل المخطط ومراقبة تنفيذها.	- وضع البرامج اللازمة لتنفيذ السياسات السكنية وفقا للنمو السكاني والتكوين الأسري داخل نطاق البلدية. - الإشراف الفني على تنفيذ المشروعات السكنية والمباني العامة. - الإشراف العام على تهيئة الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الإسكانية.

المصدر: قرار وزير الحكم المحلي رقم 233 لسنة 2014 ميلادي بشأن الهيكل التنظيمي للبلدية

فـي ضـل مواصلـة تعطيـل البلديـة عـن ممارسـة صلاحياتهـا فـي مجـال التنميـة المحليـة تبقـى المشـاريع المتوقفـة رهينـة الأجهـزة التنفيذيـة المختلفـة الـتي أحدثهـا النظـام السـابق ولـم يتـم حلهـا.

على هـذا الأسـاس تعـود مسـؤولية اسـتئناف إنجـاز المشـروعات السـكنية ببلديـة بـراك كل مـن:

- جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق.
- جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.
- مؤسسة الإسكان والمرافق.

ومـن المعلـوم أن حكومـة مـا قبـل الثـورة أقدمـت علـى أكبـر عمليـة إنفـاق فـي تاريـخ ليبيـا فـي مجـال الإسـكان والمرافـق وذلـك انطلاقـا مـن سـنة 2006. وقـد نالـت بـراك نصيبـا محترمـا مـن هـذه العمليـات. أحـدث النظـام آنـذاك عديـد الأجهـزة التنفيذيـة ونصـب علـى رأسـها شـخصيات مقربـة مـن أعلـى هـرم السـلطة. مـن ضمن هـذه الأجهـزة التنفيذيـة لا يفوتنـا ذكـر جهـاز تنفيـذ مشـروعات الإسـكان والمرافـق الـذي اختـص بمهـام تنفيـذ المشـروعات المقـررة فـي مجـال الإسـكان وتطويـر المناطـق والأحيـاء المتدهـورة عمرانيـا والمـدن والقـرى لتتناسـب مـع متطلبـات الحيـاة العصريـة. وقـد تـم تمكيـن هـذا الجهـاز مـن صلاحيـات مكملـة لمهامـه الأصليـة كالمسـاهمة فـي التطويـر التقـني وإعـداد الخطـط الفنيـة والتعاقـد مـع المكاتـب الاستشـارية والشـركات الوطنيـة والأجنبيـة. لكـن الفسـاد والدعايـة السياسـية حـادا بهـذا الجهـاز عـن مهامـه الأصليـة وأدخـل فـي متاهـة المشـاريع الكبـرى المسـقطة والـتي لا تتـلاءم مـع أولويـات واحتياجـات المـدن.

خـلال الفتـرة الأخيـرة حاولـت البلديـة التواصـل مـع مختلـف الأجهـزة والعمـل علـى تيسـير عمليـة اسـتئناف إنجـاز المشـروعات السـكنية بالإعتمـاد علـى الشـركات المحليـة، إلا أن الإشـكالية المتعلقـة بالتعاقـد وبغايـات سياسـات واضحـة تتعلـق بتسـوية التعهـدات السـابقة يعيـق التقـدم فـي المشـاورات ويؤخـر الحـل. فـي الأثنـاء تبقـى مواقـع المشـروعات السـكنية عرضـة للإتـلاف والنهـب والإسـتيلاء. مـن وجهـة نظـر عمرانيـة تغلـب النمطيـة فـي تخطيـط هـذه المشـروعات العمرانيـة، حيـث صممـت فـي شـكل مجـاورة تتركـب مـن سـكن ومرافـق أساسـية لا غيـر. كمـا لـم يراعـى فـي هـذه التصاميـم تناسـق المشـروعات مـع النسـيج العمرانـي القائـم واندماجهـا الوظيفـي فـي المدينـة.

• التعليم

يوجـد فـي بلديـة بـراك عـدد كبيـر مـن المرافـق التعليميـة فـي مراحـل الإعـدادي والثانـوي والجامعـي تشـع علـى أغلـب التجمعـات وتمكـن التلاميـذ مـن سـهولة

النفاذ إلى المرافق العامة. تتمثل البنية التحتية التعليمية في:
- 22 مدرسة قائمة ابتدائي.
- 9 مدارس اعدادي وثانوي .
- 6 مدارس نموذجية قيد الإنشاء تتراوح نسبة الإنجاز بها 8% .
- 3 كليات تابعة لجامعة سبها .

على غرار ما تمت ملاحظته على مستوى كامل منطقة الشاطئ في مجال التعليم يمكن تلخيص تشخيص الوضع القائم في النقاط التالية:
- وجود شبكة من المدارس القابلة للتطوير .
- سهولة الوصول لكل أنواع المدارس.
- يتوفر فائض من الفصول الدراسية يفوق الطلب في بعض التجمعات.
- وجود فائض من المدرسين يفوق الطلب الحالي.
- إمكانيات كبيرة للتعليم الفني والمهني في المعاهد العليا والكليات الجامعية وكذلك مراكز التكوين المهني.
- تدني مستوى استثمارات القطاع العام في مجال تجهيز المدارس وصيانتها.
- ضعف برامج تأهيل وتطوير المدرسين وأساليب وتقنيات التدريس.
- الإفتقار إلى أدوات ومعدات التدريس ووسائل الإيضاح وفضاءات ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة لتدريس المواد التخصصية (الفنية والطبية والعلوم).

في قطاع التعليم الجامعي تتبع مرافق التعليم العالي في بلدية براك لجامعة سبها، وتوجد في هذه المنطقة كلية للقانون ومعهد عالي لإعداد المعلمين وكلية للعلوم الهندسية والتقنية. يمكن أن تتحول هذه المؤسسات الثلاثة إلى قاطرة للتنمية بكامل منطقة الشاطئ إذا تم تطوير مناهج الدراسة وتطوير إختصاصاتها لتتلاءم مع احتياجات التنمية بالمنطقة ومع حاجة كل القطاعات إلى تأهيل مواردها البشرية والرفع من قدراتها.

فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين المتدخلين في قطاع التعليم، وعلى شاكلة أغلب القطاعات، تواصل الأجهزة المختصة وفروعها على مستوى المناطق الإشراف على كل مفاصل القطاع. ويقتصر دور البلدية على محاولة التنسيق مع إدارة الإشراف لحل الإشكاليات الملحة.

- **الصحة**

يتوفر ببلدية براك عدد كبير من المباني المخصصة لإيواء المؤسسات الصحية بمختلف أصنافها حيث تم إحصاء:
- مستشفى واحد «مستشفى براك العام» يوفر 360 سريرا
- 6 مراكز الصحية.
- 12 وحدة رعاية صحية.
- وحدة علاج طبيعي.

وأمكن حصر الإشكاليات التي تحول دون توفير خدمات صحية مقبولة للمواطن، رغم وجود شبكة متكاملة من المرافق الصحية تغطي كل تجمعات بلدية براك، في النقاط التالية:
- تدني مستوى جودة الخدمات الصحية بالقطاع العام.
- عدم توفر بعض التجهيزات الطبية وقدم نوعية البعض الآخر منها وعدم توفر خدمات الصيانة اللازمة لها.
- عدم توفر العدد الكافي من الأطباء.
- تنامي دور القطاع الخاص في تأسيس وإنشاء المرافق الصحية.
- الإفتقار إلى الكوادر الطبية ذات الكفاءة التخصصية العالية.
- تقادم البنية التحتية للرعاية الصحية.

في غياب سياسة قطاعية واضحة المعالم يجب البحث على حلول عاجلة لتوفير الخدمات الصحية الضرورية خصوصا في الحالات الاستعجالية.

فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين المتدخلين في قطاع الصحة لا تزال الهياكل المركزية تدير مفاصل القطاع عبر فروعها في كل المناطق. في القطاع الخاص يتنظم الأطباء المحليون صلب نقابة تسهر على حسن سير القطاع وترعى مصالح منخرطيها. في حال ثبتت جدية هذه النقابات يمكن إيجاد حلول سريعة لمعضلة نقص الإطار الطبي مثل اللجوء إلى الدوام بالتداول في أقسام الاسعاف.

- **رهانات تنمية قطاع الإسكان والمرافق**

أنجزت الأعمال المتعلقة بإعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة

الفـرق. تـم عـرض ونقـاش جماعـي لنتائـج أعمـال الفـرق وتعديلهـا وتـم التعـرض خـلال المناقشـات إلـى الإشـكاليات القطاعيـة وتحليلهـا لغـرض تحديـد الرهانـات الـتي تمكـن فـي:

- الإستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- إستغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.
- الإستفادة من الفرص في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.

أفضـت الأعمـال المنجـزة إلـى إعـداد التحليـل القطاعـي وتحديـد الرهانـات القطاعيـة علـى النحـو التالـي.

تحليل قطاع الإسكان والمرافق

نقاط القوة:
- وجود الأجهزة التنفيذية ذات العلاقة بالإسكان تتعاون مع مكتب الإسكان بالبلدية.
- وجود البنية التحتية التعليمية بكافة المحلات بالبلدية.
- توفر موارد بشرية تفوق عدديا الإحتياجات في كل القطاعات.
- وجود بنية تحتية صحية جيدة بكافة المحلات بالبلدية.
- وجود مؤسسات التعليم العالي في اختصاصات متعددة.

نقاط الضعف:
- نقص التمويل.
- تواصل تعطيل استكمال. المشروعات بسبب عدم قدرة الأجهزة المعنية على حل الإشكاليات التعاقدية مع شركات التنفيذ.
- تدهور ظروف السكن وتفاقم ظاهرة السكن العشوائي .
- ندرة التدريب والتطوير وأساليب التدريس الحديثة.
- تأخر تحويل الصلاحيات إلى البلدية. وهيمنة المصالح المركزية في الشؤون المحلية.
- ضعف قدرات الموظفين في جميع القطاعات.
- عدم وجود حوافز تمكن من استقطاب الأطباء الأجانب .
- الضعف الإداري وعدم القدرة على تطبيق أساليب الإدارة الحديثة.

الفرص:
- وجود شركات خاصة محلية قادرة على استكمال المشروعات المعطلة.
- وجود قطاع طبي خاص يمكن الإعتماد عليه لسد النقص في المستشفيات العامة.

المخاطر:
- تواصل حجب ميزانيات التنمية في كل القطاعات.
- تواصل تعطيل إنجاز المشروعات .
- تواصل الأزمة السياسية في البلاد .

رهانات قطاع الاسكان والمرافق:

- ضرورة إستكمال مشروعات الإسكان حسب الجدول الزمني المعد.
- العمل على التعاقد مع الشركات المحلية والأجنبية.
- رفع كفاءة الموارد البشرية بالتدريب والتطوير .
- تجهيز وصيانة المرافق الطبية والتعليمية .
- صيانة وتأهيل المرافق الأساسية.
- تطويـر مؤسسـات التعليـم العالـي وملاءمـة برامجهـا مـع احتياجـات الاقتصـاد المحلـي.
- تطوير التعليم المهني والفني.

2.3- قطاع المياه والصرف الصحي والطرقات :

تعـد بلديـة بـراك مـا يقـارب 30000 سـاكن. باعتمـاد معدل اسـتهلاك فردي يسـاوي 300 لتـر فـي اليـوم، يمكـن تقديـر كميـة الميـاه المسـتهلكة يوميـا بحوالـي 9000 متـر مكعـب. يمثـل حجـم الميـاه الـتي تصـرف فـي شـبكة الصـرف الصحـي أو الآبـار السـوداء 80% مـن الميـاه المسـتهلكة، أي 7200 متـر مكعـب. يتـم تصريـف الميـاه المسـتعملة فـي الوسـط الطبيعـي بـدون معالجـة.

تقـدر نسـبة الربـط بشـبكة الميـاه بحوالـي 95% ونسـبة الربـط بشـبكة الصـرف الصحـي بحوالـي 65 %. يمكـن اعتبـار هـذه النسـب جيـدة مقارنـة بعـدد كبيـر مـن البلديـات الليبيـة. إلا أن تقـادم الشـبكات وتضرر مـا يفـوق 40% مـن خطـوط توزيـع ميـاه الشـرب وعـدم انتظـام خدمـات شـفط الآبـار تثيـر اسـتياء المواطـن وعـدم رضـاه عـن المؤسسـات المعنيـة بقطـاع الميـاه والصـرف الصحـي. يكمـن الإشـكال الرئيـسي فـي سـوء تخطيـط وإدارة هـذا القطـاع وغيـاب عمليـات الصيانـة.

تعتمـد منطقـة الشـاطئ علـى الخـزان الجوفـي السـفلي الواقـع بالحافـة الشـمالية لحـوض مـرزق حيـث تتدفـق الميـاه مـن الآبـار ذاتيـا إلـى ارتفـاع مـن حوالـي 1.0 متـر إلـى 20 متـر نتيجـة انخفـاض منسـوب سـطح الأرض بجنـوب الشـاطئ بينمـا عنـد جبـل الحسـاونة بشـمال الشـاطئ يصـل عمـق الميـاه بالآبـار مـن 80 إلـى 150 متـر وذلـك تبعـا لارتفـاع منسـوب سـطح الأرض. تتـراوح الأمـلاح الذائبـة بيـن 500 مجـم/ لتـر إلـى 1000 مجم/لتـر. ويصـل تركيـز الحديـد إلـى مسـتوى أعلـى مـن الحـد

المسموح به وفق المعايير الليبية للاستخدام الحضري بمعظم آبار الإمداد المائي بالإقليم الفرعي. على سبيل الذكر قدرت المياه التي تم سحبها خلال سنة 2005 للاستخدامات الزراعية والحضرية ومياه النهر الصناعي بحوالي 814. 423 م م3 / سنة. كما أن حوالي 20 م م2/ سنة تعتبر مياه مفقودة من الآبار المتدفقة ذاتياً.

يتم إمداد البلدية بمياه الشرب من 22 بئر توفر مياه تحتوي على تركيز عالي من الحديد والمنجنيز (5.5 مجم / لتر و1.4مجم / لتر) يجعلها غير مطابقة للمواصفات. وتعاني ما نسبته 40% من شبكة توزيع مياه الشرب من أضرار تجعلها غير قابلة للإستعمال.

وعلى غرار القطاعات الأخرى توجد بالبلدية عدد (6) مشروعات لمحطات تنقية المياه من الحديد والمنجنيز لم يتم التعاقد في شأنها ولم تبدأ المتعاقدة عملية التنفيذ. علما أن المحطات القديمة تهالكت ولم تعد صالحة للإستخدام.

يتم تصريف المياه المستعملة في آبار سوداء أو خزانات خرسانية بالنسبة للمباني الغير مرتبطة بالشبكة وفي مصبات عشوائية على غرار الأودية بالنسبة للمباني المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي. وللعلم توجد (6) محطات معالجة نوع حمأة منشطة ببلدية براك الشاطئ 6 جميعها تهالكت بدون أن يتم تشغيلها. تعرض المياه الجوفية للتلوث نتيجة استخدام المصبات العشوائية للتخلص النهائي من مياه الصرف الصحي والآبار السوداء.

قبل إحداث البلدية كان قطاع المياه والصرف الصحي من اختصاص الشركة العامة للمياه والصرف الصحي. أظهر تحليل هذا القطاع تدني مستوى وجودة الخدمات لفائدة السكان وسوء إدارة هذا المرفق. يفسر هذا الوضع بتوظيف عدد كبير من الإطارات على حساب وسائل العمل وانتداب العمالة واختلال التوازنات المالية.

اعتبارا لأهمية هذا القطاع في تحسين جودة الحياة وحماية البيئة أفردته وزارة الحكم المحلي بلائحة خاصة سيكون لها دور رئيسي في إعادة هيكلته وتنظيمه. وبالفعل تم اعتماد لائحة تنظيم مرافق المياه والصرف الصحي بالقرار رقم 158 لسنة 2014، وأوكل إلى مجلس البلدية إنشاء وصيانة وإدارة شبكات المياه والصرف الصحي داخل البلدية. تحدد اللائحة بالخصوص الالتزامات المالية للمالكين في شكل رسوم مقابل الربط بالشبكات ورسوم استهلاك مع اعتماد التدرج في رفع التسعيرة حسب كميات الاستهلاك بهدف ترشيد الاستهلاك. كما تضبط اللائحة العلاقة التعاقدية بين المالكين المنتفعين بالخدمة والبلدية وتحدد التزامات وحقوق وواجبات كل طرف.

على هذا الأساس أحدثت المكاتب البلدية المعنية بالمياه والصرف الصحي سنة 2015 وبدأت بالتواصل مع الجهاز التنفيذي الا وهو شركة المياه والصرف الصحي وذلك من خلال مكتب التشغيل والصيانة ومكتب الخدمات.

يبرز تحليل الإمكانيات البشرية والمادية لقطاع المياه والصرف الصحي اختلال كبير في التوازن بين هذه العناصر حيث يوجد عدد 250 موظف في حين تقتصر وسائل العمل على:

- عدد 4 شاحنات لسحب مياه الصرف الصحي من الابار السوداء.
- عدد 2 شاحنات تسليك لخطوط الصرف الصحي ب.
- بعض المعدات والتجهيزات البسيطة اللازمة لأعمال الصيانة.

لتحسين جودة الخدمات وتطوير الشبكات يقترح المشاركون في ورشة التشخيص الجماعي:

- التواصل مع الشركات المتعاقدة معها على المشروعات آنفة الذكر لاستكمالها.
- وضع مخطط شبكات مياه وصرف صحي للتجمعات السكنية.
- مقترح لتجديد الشبكة الحالية والتي تعمل على أنابيب «الدكتال» واستبدالها بأنابيب بولييثلين نظرا للمواصفات المتمثلة في طول عمر الأنابيب وسهولة صيانتها ودرجة التحمل

كما يعتبر المشاركون أداء القطاع من حيث التشغيل والصيانة والخدمات المقدمة جيد جدا بالنظر إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجهه كما عبر الجميع عن عزمهم تكوين لجان مشتركة فنية مع الأجهزة التنفيذية لوضع رؤية شاملة للقطاع في الافق البعيد وذلك انطلاقا من نتائج عمل اللجان المشكلة وتوصياتها.

في مجال البنية التحتية للطرقات البلدية تبين الخرائطية التي أعدها

المشاركون أنه باستثناء مدينة براك التي توجد بها طريق حزامية معبدة وبعض الطرق الرئيسية، تفتقر كل التجمعات بالبلدية إلى التعبيد. أغلب الطرقات هي عبارة عن مسالك ترابية. إذا اعتبرنا أن الطريق هو العنصر الأساسي لتنظيم التجمعات السكنية والربط بين جميع مكوناتها فإن هذا الوضع لا يليق ببلدية تتطلع إلى تدعيم دورها كمركز رئيسي لكامل منطقة الشاطئ وبوابة لإقليم فزان.

فيما يتعلق بالمشاريع المبرمجة في هذا القطاع نذكر بالخصوص أنه تم إعداد مشروع للمرافق المتكاملة داخل نطاق البلدية ولم ينجز أي من مكوناته.

- **رهانات تنمية قطاع المياه والصرف الصحي والطرقات**

أنجزت الأعمال المتعلقة بإعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة الفرق. تم عرض ونقاش جماعي لنتائج أعمال الفرق وتعديلها وتم التعرض خلال المناقشات إلى الإشكاليات القطاعية وتحليلها لغرض تحديد الرهانات التي تمكن من:

- الإستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- استغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.
- الإستفادة من الفرص في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.

أفضت الأعمال المنجزة إلى إعداد التحليل القطاعي وتحديد الرهانات القطاعية على النحو التالي:

تحليل قطاع الإسكان والمرافق

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- جل التجمعات السكنية مربوطة على الشبكة العامة بنسبة .95% - نسبة ربط بالشبكة العامة للصرف الصحي تفوق 60 %. - توفر الموارد البشرية. - تعاون الأجهزة التنفيذية.	- الشبكات المتضررة داخل نطاق البلدية. - الأحياء الغير مربوطة على الشبكة العامة للصرف الصحي. - إنتهاء العمر الإفتراضي لشبكة الصرف الصحي دخل نطاق البلدية. - طرقات غير معبدة وغير مهيأة داخل المناطق العمرانية.
الفرص:	**المخاطر:**
- مشروع المرافق المتكاملة دخل نطاق البلدية. - مشروع عدد ستة محطات تحلية مياه الشرب داخل نطاق البلدية. - توقيع حزمة من المشاريع ذات العلاقة مع الجهاز التنفيذي داخل البلدية.	- تأخر أعمال صيانة الشبكة المتضررة. - تفاقم الوضع البيئي بسبب التلوث.

رهانات قطاع المياه والصرف الصحي والطرقات:

- إستكمال مشروعات البنية التحتية المتوقفة.
- صيانة وتجديد للطرق المتهالكة الرئيسية.
- تشييع الشركات الوطنية داخل نطاق البلدية المختصة في مجال الطرق
- أحكام التنسيق بين البلدية والأجهزة التنفيذية لإيجاد الحلول والحد من العوائق في مجال البنية التحتية.

3.3- قطاع التخطيط العمران:

أدخل التأخير الحاصل في إعداد مخططات الجيل الثالث (2000 – 2020) إرتباكا على منظومة التصرف في التعمير، إنجر عنه تعطيل إجراءات التقسيم ورخص البناء والإجراءات العقارية. واستفحل البناء العشوائي داخل وخارج المناطق المغطاة بمخططات عمرانية وتفاقم الضغط على العقارات نتج عنه ارتفاع مشط في قيمة الأرض.

تم اعتماد المخططات العمرانية النافذة في بلدية براك منذ بداية الثمانينات ضمن منظومة مخططات الجيل الثاني. وقد اعتمد تصميم هذا المخطط على مبادئ التخطيط الوظيفي عبر آلية التنطيق والتصنيف المنظم للمقاسم وتحديد حوزة الطرق وفق معايير فنية ووظيفية. لا تراعي النسيج العمراني القائم إلى جانب مساحة صغيرة للتوسع تم تحديدها وفق فرضيات النمو السكاني.

تبين في مختلف مراحل تنفيذ المخططات العمرانية لبلدية براك عدم توفر الإمكانيات لإنجاز مختلف مكوناتها. وبالفعل لم تتمكن مختلف المصالح المعنية بتنفيذ المخططات من القيام بعمليات الهدم وفتح المسارات كما لم يتوفر التمويل الضروري لإنجاز البنية التحتية وبرامج الإسكان والمرافق العامة. في الواقع تزامن دخول مخططات الجيل الثاني حيز التطبيق مع فرض الحصر على النظام الليبي وتقلص الموارد المالية للدولة.

واضطرت المصالح المعنية بالتخطيط إلى غض الطرف عن البناء خارج حدود المخطط العمراني النافذ. أصبح التوسع العمراني العشوائي بارزا للعيان منذ سنة 2000، أي مباشرة إثر انقضاء المدة الزمنية الافتراضية لنفاذ المخطط العمراني. تسارع نسق النمو العمراني خلال العشرية الأخيرة التي شهدت تعطيل أعمال إعداد مخططات الجيل الثالث وظهور المشاريع الكبرى المسقطة في مجال الإسكان والمرافق العامة.

الجدول (6) : النمو العمراني لبلدية براك

السنة	2002	2009	2016
المساحة العمرانية (هكتار)	584	765	1191
النسبة (%)	49	46	10

الخريطة (2) : النمو العمراني لبلدية براك

- **تداخل الاختصاصات في مجال التخطيط العمراني**

أوكل القانون 59 ولوائحه التطبيقية وقرار وزير الحكم المحلي رقم 233 لسنة 2014 بشأن الهيكل التنظيمي للبلدية وجهازها التنفيذي اختصاصات واسعة في مجال التخطيط العمراني. بقراءة القرار 233 في جزئه المتعلق باختصاص مكتب التخطيط العمراني يتبين أن البلدية مطالبة بإعداد مخطط للمدن والقرى التي تقع في نطاقها وتقسيم الأراضي داخل المخطط وإعداد مخططات لطرق داخل المدن والطرق الزراعية ومتابعة البناء للخواص بحيث يكون مطابقا للمخططات.

لكن ممارسة اختصاص مكتب التخطيط العمراني مشروطة في نفس القرار بتنفيذ القوانين والقرارات واللوائح في مجال التخطيط العمراني داخل نطاق البلدية.

يمكن أن يعيق الصمت المتعلق بإجراءات المصادقة على المخططات اعتمادها في تخطيط وتنفيذ مشاريع التقسيم والطرق والمرافق والإسكان.

- **مخطط عمراني جامد معيق للتنمية**

إن المخططات العمرانية المعتمدة في ليبيا تحدد شكل وتنظيم ووظائف المدينة ومكوناتها العمرانية على مدى 20 سنة. ولا يمكن تعديلها أو مراجعتها إلى بعد انقضاء مدة نفذاها. بالتالي فهي ترهن المستقبل ولا تسمح بمواكبة تطور نمط العيش والتأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن من خلال المخططات العمرانية لبلدية براك الوقوف على النتائج الوخيمة لجمود المخطط على التنمية، حيث تعطل إنجاز مشروع المرافق المتكاملة بسبب عدم التطابق مع المخطط وتوقف عمل مصالح التخطيط العمراني والتسجيل العقاري، كما توقف تنفيذ المشاريع الكبرى.

- **رهانات تنمية قطاع التخطيط العمراني**

أنجزت الأعمال المتعلقة بإعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة الفرق. تم عرض ونقاش جماعي لنتائج أعمال الفرق وتعديلها وتم التعرض خلال المناقشات إلى الإشكاليات القطاعية وتحليلها لغرض تحديد الرهانات التي تمكن من:

- الإستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- إستغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.
- الإستفادة من الفرص في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.

أفضت الأعمال المنجزة إلى إعداد التحليل القطاعي وتحديد الرهانات القطاعية على النحو التالي:

تحليل قطاع التخطيط العمراني

نقاط القوة:
- وجود أرشيف للمخططات السابقة يمكن الإستفادة منه في توسيع وتطوير المخطط.
- وجود مناطق فضاء داخل نطاق المخططات الحالية.
- صلاحيات شاملة تمكن البلدية من إعداد المخططات ومتابعة تنفيذها.

نقاط الضعف:
- عدم وجود تجهيزات حديثة للقيام بالأعمال المساحية.
- عدم استكمال مشروع مخطط الجيل الثالث.
- زيادة نسبة البناء العشوائي داخل نطاق البلدية.
- عدم وجود مخططات جديدة داخل نطاق البلدية.
- تداخل الاختصاصات بين البلدية والمصالح والأجهزة التنفيذية.

الفرص:
- إمكانية الإستئناس بمقترحات مشروع الجيل الثالث.
- إمكانية تدريب وتأهيل الكادر الفني العامل بالقطاع عبر برامج الوزارة.

المخاطر:
- تعطيل إعداد ومراجعة المخططات العمرانية إلى حين اعتماد المخطط الوطني والمخطط الإقليمي والمخطط الإقليمي الفرعي.
- تأثير الوضع السياسي في الشؤون المحلية.
- تأخر رصد إعتمادات البند الثالث من ميزانيات البلديات.

رهانات قطاع التخطيط العمراني

- تحيين المخططات العمرانية لمواكبته للتطور العمراني واستباق النمو العشوائي.
- مجابهة الإشكاليات العقارية بوضع خطة تمكن البلدية من التحكم في العقارات الضرورية لإنجاز المشاريع العمومية.
- إيجاد حلول للتدخل في الأحياء الغير منظمة أو المخالفة للمخططات.
- الحد من التوسع العشوائي.
- دعم قدرات الكوادر البلدية والمهندسين والمخططين في المجالات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني وإدارة المشاريع العمرانية.

4.3- قطاع التخطيط:

يعتمد قطاع التخطيط وتنفيذ الميزانية البلدية على قوانين عامة لم تحين

لمواكبة المتغيرات السياسية في ليبيا. كما لم يتم إلى حد الآن تخصيص إعتمادات لباب التنمية والاكتفاء برصد ميزانيات للتسيير والصيانة والطوارئ. كما أن البلدية تجد صعوبات في الحصول على الأموال المرصودة من الدولة. في المقابل لا يمكن للبلدية الاعتماد فقط على مواردها الذاتية المحدودة في تحقيق التنمية المحلية.

تحليل قطاع التخطيط

نقاط القوة:
- إعداد مخططات سكنية عامة.
- إعداد مخططات جديدة للطرق.
- العمل على تنظيم البناء العشوائي وإعداد الخطط للتوسع العمراني.
- العمل على استحداث منطقة صناعية داخل البلدية.
- العمل على إستحداث منطقة حرة بالمطار .
- العمل على تصميم الدائري الثالث.
- العمل على تصميم مجمع سكني خاص بالوفود والزوار بالبلدية.
- توفر كوادر وظيفية بخبرات عالية.

نقاط الضعف:
- عدم وجود خطة إستراتيجية للبلدية.
- شح الموارد البشرية.
- الإعتماد الكامل على المنح المقدمة من الدولة.
- التبويب وصعوبة إجراءات المناقلة بين البنود.
- نقص المعامل المتكاملة والمجهزة.

الفرص:
- الإستقرار السياسي يزيد من فرص النجاح.
- العمل على تطبيق الخطط المستقبلية في أقصى الظروف.

المخاطر:
- عدم إنجاز مخططات سكنية وزراعية.
- عدم إنجاز مخططات جديدة للطرق.
- عدم إنجاز ربط الطريق الثالث بالمدينة.
- الإستمرار في الإنفاق على أعمال الصيانة الدورية بشكل يزيد من إهدار المال العام.
- عدم إنجاز المنطقة الصناعية داخل البلدية.
- عدم إنشاء المنطقة الحرة.

رهانات قطاع التخطيط

- ضرورة تظافر الجهود الفنية المحلية لإنجاز كافة المخططات.
- العمل على إيجاد بدائل للتمويل وتسريع توفير دعم الدولة.
- تطوير الكوادر الحالية وتحسن آليات العمل.
- إعداد الموازنة الخاصة بالبلدية وتحسين الآداء.

5.3- قطاع البيئة والنظافة:

يمكن تقدير كمية القمامة التي تنتجها مدن وتجمعات بلدية براك بالإعتماد على عدد السكان وعلى معدل إنتاج يومي يساوي 1 كغ للفرد الواحد. يفرز سكان البلدية يوميا 30 طن من القمامة المنزلية، دون إعتبار الفضلات الصناعية والفضلات الخاصة وفضلات البناء. كميات كبيرة من المواد الملوثة للموارد الطبيعية، بعضها سام، ترمى في عديد النقاط بدون أي إحتياط للحد من مؤثراتها على البيئة. ينذر الوضع البيئي بالمدينة بتفاقم المخاطر الصحية ويتطلب تدخلا سريعا للإصحاح وبرامج مدروسة لمعالجة الأسباب.

تبين التقارير الواردة من المصالح المعنية بالنظافة والإصحاح البيئي انتشار المكبات العشوائية للقمامة داخل المدن والتجمعات وفي مجاري الأودية، ولا يوجد مكب مراقب. يتم تجميع ونقل القمامة يوميا بإمكانيات مادية محدودة وغير ملائمة.

تتكدس القمامة في عديد النقاط السوداء المحاذية للمناطق السكنية وتساهم في تكاثر الحشرات وانبعاث الروائح الكريهة والغازات السامة وتلوث الطبيعة. فهذا القطاع غير منظم بالشكل الذي يحد من المؤثرات البيئية للقمامة.

في إطار إعادة توزيع الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحلية تم تحويل إختصاصات النظافة إلى وزارة الحكم المحلي على المستوى المركزي والبلدية في المستوى المحلي. في باب توزيع الإختصاصات بين المكاتب داخل الجهاز التنفيذي تتميز اللوائح الصادرة في هذا الشأن بإدراج التثقيف البيئي ومشاركة منظمات المجتمع المدني والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال النظافة ضمن اختصاص المكاتب. وهو ما يوفر الغطاء القانوني للتواصل مع المواطن ولتفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة.

من أهم مصادر التلوث بمنطقة الشاطئ نذكر:

- تلوث المياه الجوفية بمياه الرشح من مكبات القمامة:

تعتبر طريقة التخلص النهائي من القمامة الحالية وهي رميها بالمكبات العشوائية المفتوحة وحرقها أحياناً غير ملائمة وملوثة لعناصر البيئة وخصوصاً

المياه الجوفية والبيئة المحيطة من أرض وهواء. حالياً المكبات العشوائية تقع في مواقع قريبة جداً من التجمعات السكانية ومن مصادر الإمداد المائي.

- مياه صرف الصناعات الحرفية والخدمية:
بعض الصناعات الخدمية والحرفية لازالت تقوم بأنشطتها بين المناطق السكنية. كل الأنشطة الصناعية الحالية، أما مربوطة بشبكة الصرف العامة أو تستخدم الآبار السوداء وفي النهاية تصرف جميعها في نفس مصبات مياه الصرف الحضرية مسببة زيادة في تلوث المياه الجوفية والبيئية المحيطة.

- التلوث بمياه الصرف الصحي:
أوضحت المعلومات المتوفرة بأن 95% من المباني السكنية ببلدية براك مزودة بالإمداد المائي عن طريق الشبكة العامة بينما 65 % من المباني مربوطة بشبكة الصرف الصحي العامة التي تصرف في مصبات عشوائية، وأن باقي المباني تستخدم أبار سوداء أو خزانات خرسانية يتم تفريغها عند إمتلاء أي منها في المصب أو بالصحراء. يبلغ معدل مياه الصرف الصحي التي تصرف جميعها بدون معالجة ببلدية براك بحوالي 7200 م3/ اليوم. وللعلم توجد محطات معالجة نوع حمأة منشطة، جميعها تهالكت بدون أن يتم تشغيلها.

- التلوث بمياه الصرف الزراعية:
إن ازدياد الرقعة الزراعية بمنطقة الشاطئ صاحبت زيادة في معدل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الزراعية بمختلف أنواعها، إضافة إلى الإفراط في الاستعمال نتيجة القصور في الوعي بهذا القطاع، لذلك توجد احتمالية تلوث المياه الجوفية إضافة إلى تلوث الإنتاج.
أهم المؤشرات البيئية التي يمكن استخلاصها من دراسة بيئة منطقة الشاطئ ما يلي:
- يوجد هبوط في منسوب المياه الجوفية في العديد من المواقع بمنطقة الشاطئ
- تقلص الغطاء النباتي الطبيعي وتهالك مساحات شاسعة من أشجار النخيل في عدة مواقع بمنطقة الشاطئ.
- تعرض المياه الجوفية للتلوث نتيجة إستخدام المصبات العشوائية للتخلص النهائي من مياه الصرف الصحي والآبار السوداء والرشح من المكبات العشوائية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الكيمياوية والأدوية الزراعية ساهم في تلوث التربة والمياه الجوفية بالمناطق الزراعية.
- يوجد تلوث من عدم الإعتناء بالقمامة والمخلفات الصلبة الصناعية والطبية، حيث يتم التخلص النهائي من هذه المخلفات بطرق غير سليمة.
- انبعاث بعض الملوثات نتيجة للحرق العشوائي للمخلفات الصلبة بالمكبات المنتشرة بكل بالتجمعات السكانية.

تحليل قطاع البيئة والنظافة

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- وجود إمكانيات بشرية بعدد كبير . - وجود العديد من المقترحات لمشاريع الإصحاح البيئي. - وجود مقرات خاصة بالقطاع.	- عدم وجود تخصيص التمويل الضروري لهذا القطاع. - إنتشار المكبات العشوائية للقمامة والنقاط السوداء. - عدم وجود محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي. - عدم القيام بعملية رفع القمامة.
الفرص: - وجود برامج لتأهيل وتدريب العناصر البشرية. - وعي المؤسسات والمجتمع المدني بضرورة إيجاد حلول عاجلة للحد من المخاطر البيئية.	**المخاطر:** - زيادة التلوث البيئي داخل المنطقة مما يسبب تكاثر نواقل الأمراض.

رهانات قطاع البيئة والنظافة
- مساهمة العمل الأهلي التطوعي في إقامة حملات نظافة بشكل دوري.
- مساهمة الشركات المحلية داخل نطاق البلدية.
- تشجيع القطاع الخاص في الإستثمار .
- تقديم جباية رسوم خدمات النظافة.

6.3- الاقتصاد والمواصلات والطاقة

يتركب النسيج الاقتصادي المحلي أساسا من الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعات الصغرى. ولا توجد صناعة متوسطة ولا أنشطة سياحية. يعتبر قطاع الزراعة وتربية الماشية أهم القطاعات المنتجة.

تبين كل المعطيات ضعف النسيج الاقتصادي:

- قطاع الصناعات الصغرى والمهن والخدمات غير منظم ويقدم منتوجات وخدمات عادية من حيث التنوع ومستوى الجودة، ويتركز بالأساس في مدينة براك.
- قطاع النقل مهمش يهيمن عليه النقل العشوائي ويوفر دخل إضافي لعدد من المتمتعين بالراتب أو المعاش.
- قطاع السياحة لم يشهد أي تقدم، فالبلدية لا تتوفر على مرافق ولا خدمات يمكن أن تستجيب لحاجة السائح المحلي والأجنبي.
- في مجال الخدمات الراقية الضرورية لتأطير الاقتصاد توجد نواة في قطاع الهندسة والخدمات القانونية، خلافا لأخرى غير موجودة بالشكل الذي يدعم الاستثمار على غرار إدارة المؤسسات والمحاسبة والمالية وكذلك طب الاختصاص والمصحات.

- **الصناعة**

يتركب النسيج الصناعي ببلدية براك من 144 مؤسسات يتركز اغلبها بالمدينة المركز .

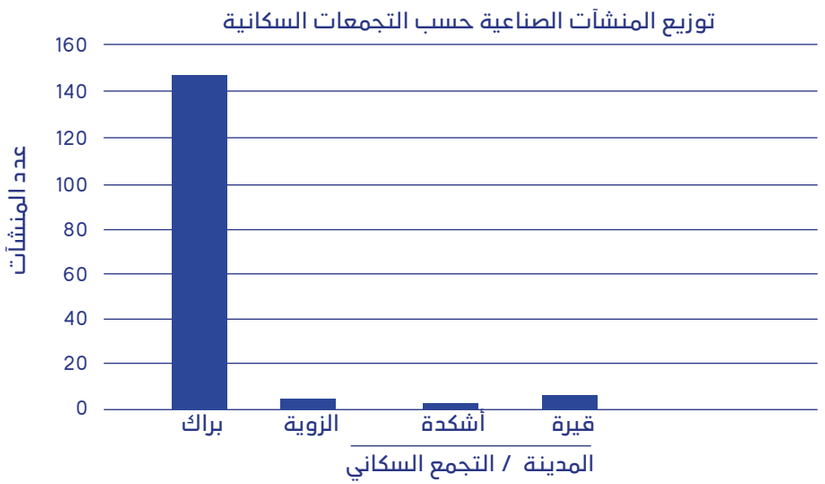

توفر الصناعة في بلدية براك 659 موطن شغل أغلبها بمدينة براك

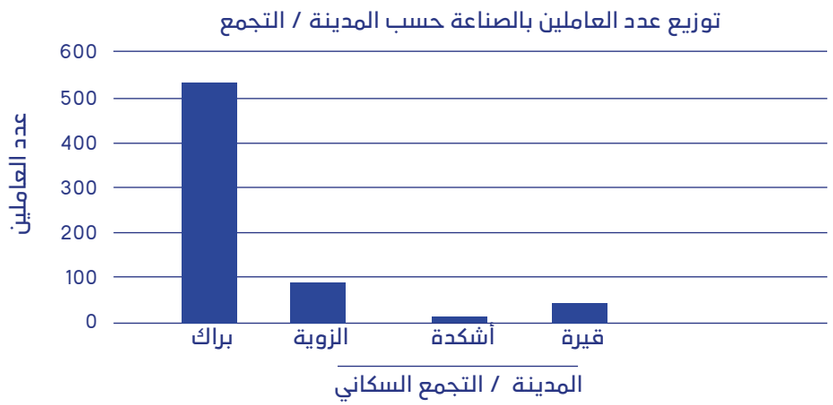

تمتلك منطقة الشاطئ ثروات طبيعية كبيرة خاصة من خام الحديد والاملاح والطينيات والحجارة والرمال. تضمنت مخططات الجيل الثاني العديد من المشاريع الكبرى التي ترتكز على تثمين هذه الموارد الطبيعية، لم تنجز نظرا لارتباطها بتنفيذ برنامج النقل الحديدي.

- **التجارة والخدمات**

تمثل مدينة براك المركز التجاري الرئيسي للبلدية ولكامل منطقة الشاطئ. حيث يبرز تحليل قطاع التجارة والخدمات وجود ما يقرب عن 500 محل لتجارة التفصيل (التجزئة) ببلدية براك يتركز 90% منها بالمدينة المركز. والملاحظ هو غياب شبه كلي لتجارة الجملة والمخازن مما يجعل هذه المنطقة تحت تأثير الاستقطاب التجاري لمدينة سبها المركز الرئيسي لإقليم فزان.

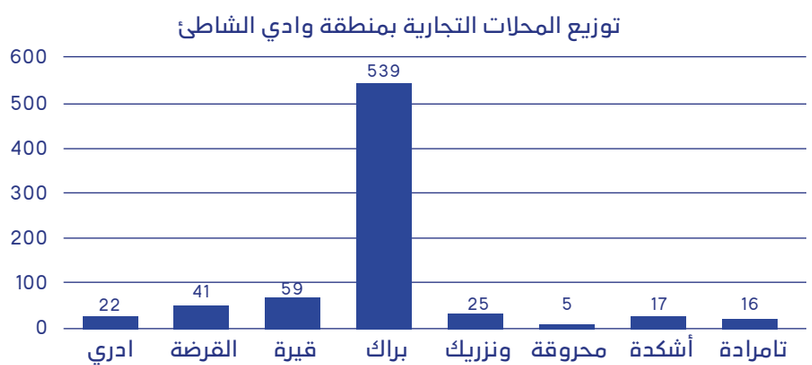

- **السياحة**

تحتوي منطقة وادي الشاطئ على مجموعة من عوامل الجذب السياحي تتمثل أساسا في تنوع المظاهر الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي. توجد في هذا الإقليم أشهر المواقع الرملية:

- منطقة رمال زلاف تقع في الجنوب.
- إدهان أوباري الواقعة في الوسط والجنوب.
- الحمامات الرملية.

كما توجد عديد المعالم التاريخية والمواقع الأثرية:

- نقوش ما قبل التاريخ في مدينة دبدب.
- نحوت صخرية ومقابر جرمنتية بالزهراء.
- نقوش ورسومات صخرية لما قبل التاريخ في تمسان.
- مدينة قديمة في أبو غردقة.
- مدينة قديمة في القرضة .
- مدينة قديمة في ونزريك.
- المسجد العتيق بمدينة براك.

مثل غياب التسهيلات السياحية بكامل منطقة وادي الشاطئ وعدم وجود مرافق الإيواء عائق أساسي لتطوير قطاع السياحة وتمكين المنطقة من تثمين مميزاتها الخصوصية.

- **الزراعة والإنتاج الحيواني**

يعتبر قطاع الزراعة وتربية الحيوانات بمنطقة وادي الشاطئ أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد انتفعت هذه المنطقة بعدد من المشاريع الزراعية الإستيطانية. كما شهدت هذه المنطقة تطورا سريعا لعدد المزارعين الذي تجاوز 4000 مزارعا، وتوسعا كبيرا للمساحات الزراعية التي تجاوزت 30000 هكتارا، وتطورا لكميات الإنتاج من الخضروات والحبوب والعلف والثمار.

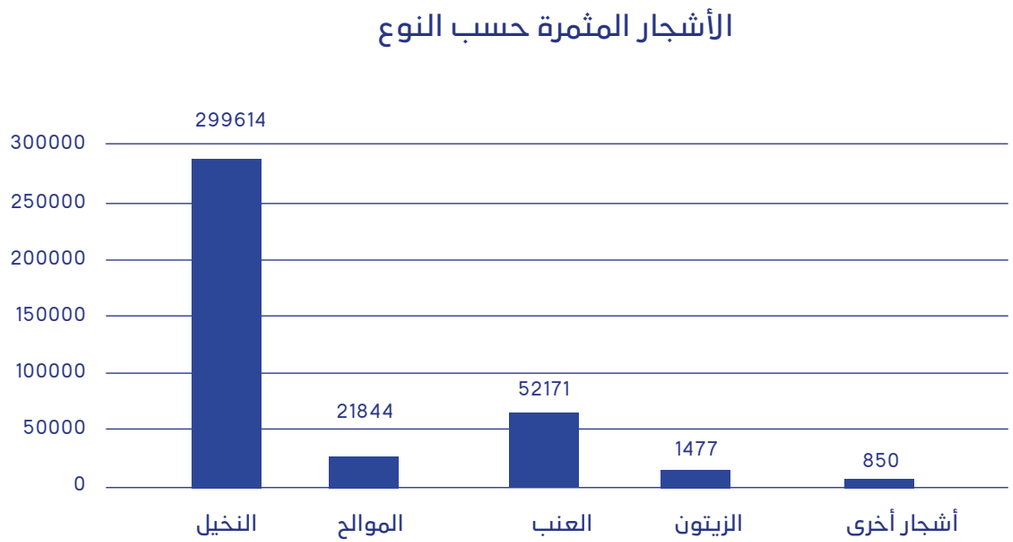

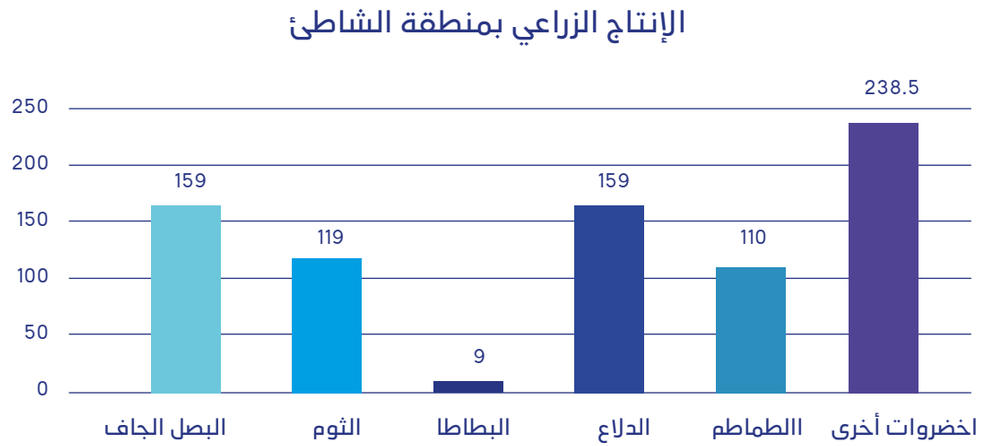

في مجال الإنتاج الحيواني يتجاوز عدد الحيوانات الرئيسية 130000 ألف رأس. تبرز تركيبة القطيع حسب النوع إهتمام أكبر بتربية الضأن (100000 رأس) وتراجع الإتمام بقطيع الإبل (800 رأس).

الثروة الحيوانية حسب الأنواع الريسية

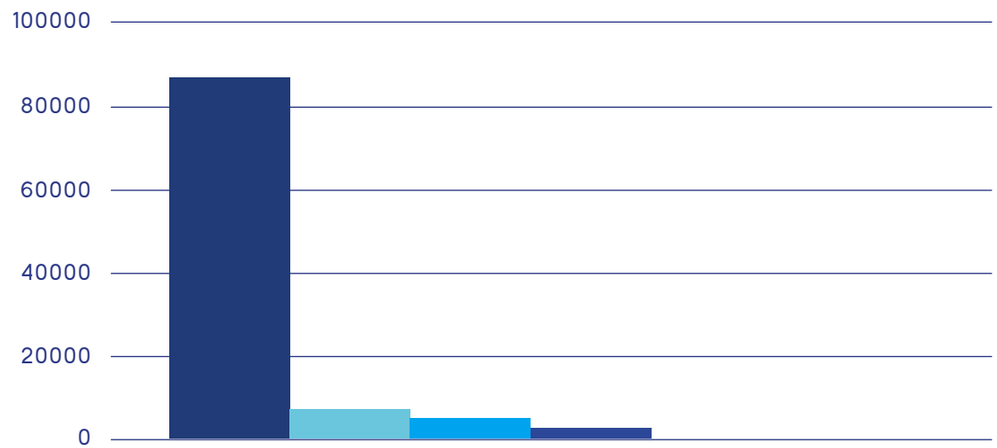

تتوفر منطقة الشاطئ على عدّة مقومات يمكن تثمينها في إطار استراتيجية تنمية شاملة، إندماج سريع في الاقتصاد المحلي والوطني. من ضمن هذه المقومات القابلة للتثمين نذكر:

- نسبة السكان النشيطين من فئة (59-15) سنة التي تصل إلى 64% وهو ما يمثل طاقة بشرية هائلة توفر أهم ركيزة للتنمية بالمنطقة.
- عوامل مناخية خصوصية يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة المتجددة والمنتوجات الزراعية القبل فصلية والباكورات.
- موارد وثروات طبيعية متنوعة كالحجارة والرمل والطين والمعادن يمكن تثمينها في صناعة مواد البناء والخزف والبلور والتعدين.
- موروث ثقافي وتاريخي ثمين بمدن وقرى منطقة الشاطئ يوفر إمكانية تدعيم وتنويع السياحة الثقافية.
- مشاهد ومواقع طبيعية من جبال ووديان وعيون وصحاري يوفر إمكانية تنويع وتدعيم السياحة البيئية والسياحة الرياضية.
- نواة جامعية يمكن أن تساهم في تكوين كوادر مختصة في الصناعة والسياحة والإدارة المالية والمحاسبة لغرض الملاءمة بين التكوين وسوق العمل.

يمكن للمدينة تطوير قاعدة اقتصادية صلبة إذا وفرت الإمكانيات المادية والتنظيمية لمكاتب الجهاز التنفيذي المعنية بالقطاعات الاقتصادية وأحكمت التنسيق بينها. وقد أبرز تحليل اختصاصات الجهاز التنفيذي الدور الرئيسي للبلدية في دفع التنمية الاقتصادية. حيث يختص مكتب المشروعات بإنشاء حاضنات المشاريع الصغرى والمتوسطة ويعالج الإنحرافات السلبية لهذه الحاضنات كما يختص بتسهيل إجراءات إنشاء المصانع الصغرى والمتوسطة. ويختص مكتب العمل بتحديد إحتياجات سوق العمل والعلاقات الشغلية ويقترح وينفذ الخطط التدريبية وتأهيل الكوادر.
كما حظي قطاعي السياحة والصناعة بمكاتب مختصة. يهتم مكتب السياحة بإعداد الخطط القطاعية وتنظيم القطاع والدعاية والترويج إلى جانب تحفيز المستثمرين وتأطيرهم. ويختص كذلك برعاية الآثار وحماية الصناعات التقليدية.
في باب الصناعة يختص المكتب بوضع الخطط في المجال الصناعي وتبسيط الإجراءات وتشجيع الإنتاج وتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ المشروعات الإنتاجية.
ويكتمل إستعراض المكاتب المتدخلة في المجال الاقتصادي بمكتب الاقتصاد الذي ينجز الدراسات الاقتصادية ويوجه الإستثمار العام والخاص نحو القطاعات المجدية ويهيئ المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين، من ذلك تحفيز الإستثمار وتشجيع المستثمرين.
لكن بقدر ما توليه الحكومة الليبية من أهمية للمجال الاقتصادي، إيمانا منها بضرورة الاستعداد لفترة ما بعد النفط، بقدر ما أثقلت كاهل البلدية الفتية باختصاصات دقيقة تتطلب دراية وحنكة في المجال الاقتصادي ومحيط الأعمال.
كما أن كثرة المتدخلين في المجال الاقتصادي من شأنها تعقيد الإجراءات

والتمديد في آجالها. في هذه الحالة تكون البلدية أمام خيارين:
- الأول يتمثل في إحداث هيكل يتولى كل المهام على غرار الوكالة الاقتصادية.
- الثاني يتمثل في وضع آلية تسمح بالتنسيق بين كل المكاتب على غرار مركز الأعمال أو الشباك الموحد.

- **المواصلات والطاقة**

المواصلات

يعتبر وجود منظومة نقل فعالة أهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تؤدي إلى سهولة الاتصال والربط بين المناطق وتجعلها أكثر تطوراً وتزيد من فرص الإستثمار بها وتساهم بشكل مباشر في حسن إستغلال مناطق الثروات الطبيعية وتنميتها.

إن منطقة الشاطئ موصولة حاليا بشبكة طرق رئيسية تربطها بالعاصمة والمدن الساحلية وبالمناطق الجنوبية والشرقية لليبيا. يعتبر الجزء الشرقي من منطقة وادي الشاطئ موقع محوري لترابط فروع الشبكة الوطنية للمواصلات.

داخل منطقة الشاطئ يؤمن الطريق الرئيسي أشكدة – برقن الربط بين سلسلة المدن والقرى المحاذية له يؤمن المنفذ الوحيد لكل المدن والقرى. تتفرع عن هذا الطريق مسالك وطرق ريفية تربط القرى والتجمعات الأخرى التي تنتصب على مسافات قصيرة تبعد ببعض الكيلومترات عن الطريق الرئيسي.

من جانب آخر يمثل عبور المدن عامل إطالة للمدة الزمنية للنقل واختناق لحركة المرور وارتفاع لوتيرة الحوادث. يساهم الامتداد الخطي لأغلب مدن منطقة الشاطئ في حدة هذه المعيقات.

كما أن غياب الصيانة الدورية لهذه الشبكة أدى إلى تدهورها وبالتالي إنقاص كفاءتها وقدرتها على تصريف المركبات والأحمال المارة عليها. على سبيل المثال يتجاوز معدل كثافة المرور على طريق سبها – براك 4000 مركبة في اليوم.

في مجال النقل الجوي لا يوجد بمنطقة الشاطئ أي مطار يستخدم للأغراض المدنية في الوقت الحاضر، غير أنه يوجد مطار على بعد 5 كم تقريبًا من مدينة براك يستخدم لبعض الأغراض الخاصة. هذا المطار يمكن تطويره وتحسينه ليستخدم في أغراض الطيران المدني للرحلات الداخلية.

الطاقة الكهربائية

الطاقة الكهربائية هي قطاع استراتيجي ومحرك أساسي لتطوير كافة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. فوجود الكهرباء يدعم التطور والتقدم، وعدم توفرها يعني الركود الاقتصادي والتباطؤ في النمو.

يتم إمداد منطقة الشاطئ عن طريق شبكة النقل الوطنية 220 KV عبر خطي ربط 66 KV بمحطتي سبها والنهر الصناعي. يوجد بمحطة وادي الشاطئ عدد محولين63/ 220 KV لتغذية شبكة الجهد المتوسط 66 KV. كما تشمل شبكة توزيع الكهرباء بالشاطئ 6 محطات تحويل الجهد المتوسط 66/11 KV بكل من اشكدة و برقن و أم الجداول و دبوات و مطار براك و ادري.

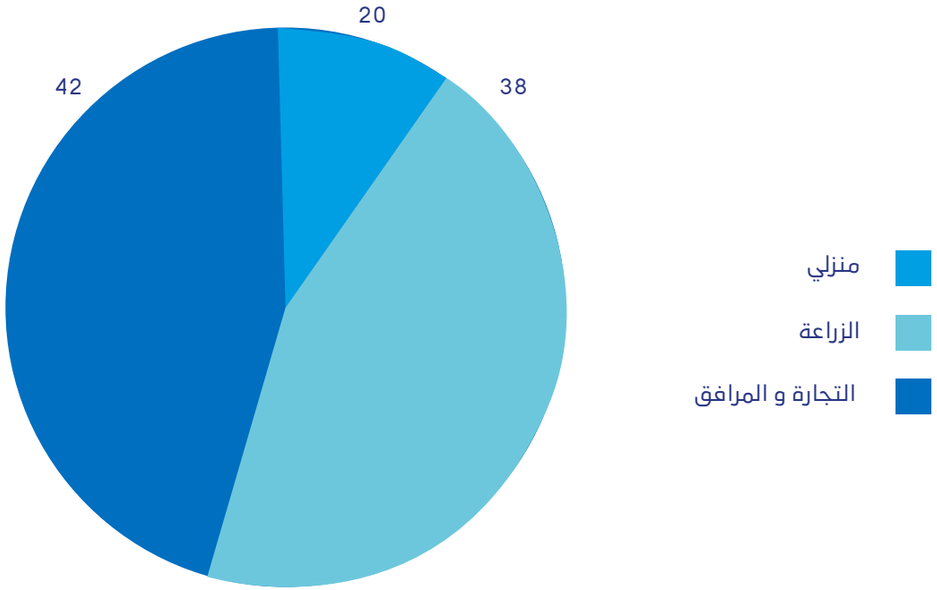

استهلاك الطاقة الكهربائية حسب نوع الاستهلاك

شـهدت منطقـة الشـاطئ خـلال السـنوات الأخيـرة، علـى غـرار بقيـة المناطـق إضطـراب فـي الإمـداد بالطاقـة الكهربائيـة نتـج عنـه طـرح الأحمـال وقطـع الكهربـاء تجـاوز فـي بعـض الفتـرات الأسـبوع. سـاهم هـذا الوضـع فـي تعطيـل المصالـح الاقتصاديـة والمرافـق وزاد مـن معانـاة المواطـن.

تحليل قطاع الاقتصاد

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- وجود مكتب مراقبة الاقتصاد . - وجود خزينة للجباية . - وجود الكادر الوظيفي. - وجود العديد من المحاجر . - وجود مطار للمنطقة. - وجود مشاريع زراعية داخل المنطقة. - وجود أماكن سياحية.	- تذبذب في مصدر الطاقة . - عدم الإستفادة من الموارد البشرية . - عدم الإستفادة من الموارد الطبيعية داخل البلدية بالصورة الصحيحة. - عدم الإستفادة من المشاريع الزراعية. - ضعف البنية التحتية للمواصلات. - عدم الإستفادة من المناطق السياحية.
الفرص: - إدخال التكنولوجيا الاقتصادية . - تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.	**المخاطر:** - إستنزاف للموارد الطبيعية. - عدم تطوير المشاريع الزراعية. - عدم الإستفادة من المناطق السياحية. - عدم تطوير مصادر الطاقة.

- **رهانات قطاع الاقتصاد**

- مراقبة وتنظيم إستغلال المحاجر .
- تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي .
- تثمين المقومات السياحية للمنطقة.
- تطوير الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة.
- تشجيع ودعم قطاع الزراعة وتثمين الميزات التفاضلية للبلدية.
- تطوير البنية التحتية للمواصلات داخل نطاق البلدية.

4- الإطار المنطقي الاستراتيجي:

تـم تحليـل التّأثيـرات الأفقيّـة بيـن الرّهانـات القطاعيّـة وترابطهـا وإعـادة تنظيمهـا بشـكل شـامل فـي محـاور إسـتراتيجيّة تعبـر علـى الأهـداف العامـة لتنميـة المدينـة. أنجـزت أعمـال هـذا الطّـور فـي ورشـة عمـل جماعـي للّجنـة الفنّيّـة حسـب التّسلسـل التّالي:

- إعادة تنظيم الرّهانات في مجموعات مترابطة.
- إيجـاد صيغـة تعبّـر بأكبـر قـدر مـن الدّقّـة والشّـموليّة علـى الرّهـان الاسـتراتيجيّ لـكلّ مجموعـة.
- صياغة أوّليّة للرّؤية المستقبليّة اعتمادا على المحاور الاستراتيجيّة.

المحاور الاستراتيجية

المحور الاستراتيجي	الرهانات المتكاملة
تنمية محلية متوازنة	- تطوير البنية التحتية للمواصلات داخل نطاق البلدية. - تطوير إستغلال مصادر الطاقة المتجددة. - تطوير آليات التنسيق بين البلدية وكافة المتدخلين في مجال التنمية المحلية. - تنظيم المناطق العمرانية والأحياء العشوائية والحد من التوسع العمراني .
اقتصاد متنوع يثمن خصوصيات البلدية	- مراقبة وتنظيم إستغلال المحاجر . - تطوير إستعمال الثروات الطبيعية في القطاعات الاقتصادية . - تشجيع النشاط الزراعي وتثمين الميزات التفاضلية للبلدية - تطوير التعليم العالي وملاءمة البرامج الدراسية مع احتياجات الاقتصاد المحلي. - تطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات.
موارد بشرية قادرة على مواجهة التحديات	- رفع كفاءة الموارد البشرية في التدريب والتطوير . - دعم قدرات الكوادر البلدية والمهندسين والمخططين في المجالات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني وإدارة المشاريع. - تحسين وتطوير آليات العمل. - الاعتماد على الشركات الوطنية لاستكمال المشاريع المتوقفة.
ظروف عيش لائقـة	- تطوير وتحسين المساحات الفارغة لاستغلال مساحات خضراء منظمة. - تحسين وتجميل مداخل المدينة من إنارة وأرصفة وتشجي. - إقامة منتزهات ترفيهية ونوادي اجتماعية. - منح قروض تمويلية، قصيرة الأجل لإقامة مشاريع صغرى.

في مرحلة ثانية تمت الصياغة الجماعية للرؤية المستقبلية لبلدية براك وإعداد الإطار المنطقي لمشروع إستراتيجية التنمية المحلية.

الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية

المحاور	الاهداف
تنمية محلية متوازنة	**الهدف 1:** تطوير التنظيم العمراني للبلدية. **الهدف 2:** تدعيم البنية التحتية للنقل والمواصلات. **الهدف 3:** تطوير المرافق العامة الثقافية والرياضية.
اقتصاد متنوع يثمن خصوصيات البلدية	**الهدف 1:** تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية. **الهدف 2:** ضمان إمداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية. **الهدف 3:** تأهيل اليد العاملة المحلية.
موارد بشرية قادرة على مواجهة التحديات	**الهدف 1:** تدعيم قدرات الكوادر البلدية. **الهدف 2:** تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي.
ظروف عيش لائقة	**الهدف 1:** تأهيل البيئة العمرانية. **الهدف 2:** تطوير المرافق الشبابية والثقافية. **الهدف 3:** المحافظة على النظافة وحماية الموارد الطبيعية من التلوث.

5- التخطيط الاستراتيجي

انطلاقا من المحاور الاستراتيجية تم اقتراح مشروعات وبرامج تمكن من تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لتنمية بلدية براك. أفضت أعمال ورشات التخطيط الاستراتيجي، بعد المشاورات والنقاشات والتعديل إلى ضبط مخطط منظم حسب المحاور والمشروعات المقترحة والأهداف المحددة لكل مشروع وتكلفته والجدول الزمني لتنفيذه.

تمت عملية الترتيب الزمني للمشروعات بطريقة جماعية اعتمادا على معايير تم الاتفاق عليها. تمكن هذه المعايير من ترتيب المشروعات المقترحة حسب أهمية كل مشروع وقدرة البلدية المالية والبشرية على تنفيذه.

5-1 أهداف ومشروعات محور: تنمية محلية متوازنة:

يرمي المحور الأول إلى خلق تنمية متوازنة داخل نطاق البلدية إعتمادا على توفير المرافق والسكن والبنية التحتية للنقل والمواصلات في كل المحلات.

كما يولي التنظيم العمراني للبلدية عناية خاصة عبر تطوير مراكز المحلات وتحديث المركز الرئيسي للبلدية.

تم تفريع هذا المحور بطريقة الإطار المنطقي إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

- **الهدف 1 :** تطوير التنظيم العمراني للبلدية.
- **الهدف 2 :** تدعيم البنية التحتية للنقل والمواصلات.
- **الهدف 3 :** تطوير المرافق العامة الثقافية والرياضية.

- **تطوير التنظيم العمراني للبلدية**

بتركيز نظام اللامركزية في ليبيا أصبح للبلدية دور رئيسي في التنمية الحضرية. تطمح مدينة براك إلى تدعيم دورها باعتبارها القطب العمراني والاقتصادي المشع على كامل منطقة الشاطئ. كما يستوجب تقسيم البلدية إلى محلات توزيع متوازن ومتكامل للوظائف والخدمات بين المراكز العمرانية.

يتطلب تحقيق هذا الهدف العمل على:

- برمجة مناطق التوسع طبقا لاحتياجات النمو المستقبلي.
- ترقية مركز البلدية ومراكز المحلات.
- إدماج المشروعات الكبرى والإستفادة منها في تلبية احتياجات المواطن السكنية والخدمية.
- تطوير خدمات النقل العام المساعد على التكامل بين المركز وعلى الإندماج الوطني للبلدية.

تشمل تدخلات تطوير التنظيم العمراني للبلدية تحديث المخططات العمرانية وتطوير المراكز العمرانية وتنظيم خدمات النقل العام والمرور. تم حصر هذه التدخلات في ستة مشروعات رئيسية مندمجة تتكامل فيما بينها ومع مشروعات مدرجة في محاور أخرى تساهم في تحقيق نفس الهدف:

- مشروع تحديث المخططات العمرانية: يشمل هذا المشروع مراجعة مخططات كل المدن والتجمعات داخل نطاق البلدية وإعداد مخططات تفصيلية لمركز مدينة براك ولمراكز المحلات.
- مشروع تحديث مركز مدينة براك: يشمل هذا المشروع تطوير البنية تحتية وإحداث مجمعات خدمية وتجارية وحدائق ومأوى للسيارات والإنارة والتجميل.

يتم انجاز المكونات الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- مشروع إنشاء منطقة تجارية حرّة: يشمل المشروع مركز تسوق ومركز خدمات وفندق ومساحات خضراء ومقاهي. ومن المنتظر أن يتم تركيز جزء من مكونات هذا المشروع قرب مطار براك. يكمن الغرض من هذا المشروع في تنشيط التجارة وتوفير مواطن الشغل وتدعيم الدور الإقليمي لمدينة براك.
- إحداث مراكز المحلات: يشمل هذا المشروع بناء مكاتب إدارية ومرافق أساسية وتهيئة حدائق عامة والتجهيز بالإنارة والقيام بأعمال التجميل. سيمكن هذا المشروع من توزيع متوازن للمرافق والخدمات العامة ومن تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية من المواطن.
- إستكمال مشروع المرافق المتكاملة: يرمي هذا المشروع إلى تفادي مخلفات تعطيل مشروع المرفق المتكاملة والمبادرة بترميم مخلفات الأشغال الغير مستكملة على مستوى الطرق وقنوات الصرف الصحي والإمداد بالمياه الصالحة للشرب.
- إستكمال المشروعات السكنية المعطلة 2000 وحدة سكنية: يندرج هذا المشروع ضمن مساعي تسوية المشروعات المعطلة وحماية الاشغال المنجزة من التدهور. يمكن إستكمال هذا المشروع من تلبية جزء من إحتياجات البلدية من المساكن ويحد من التوسع العمراني العشوائي.

- **تدعيم البنية التحتية للنقل والمواصلات**

يركز هذا الهدف على ضرورة إيجاد منظومة نقل فعالة تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تسهل الاتصال والربط بين المناطق وتجعلها أكثر تطوراً وتزيد من فرص الاستثمار بها وتساهم بشكل مباشر في حسن إستغلال مناطق الثروات الطبيعية وتنميتها. تشمل التدابير المقترحة:
- ربط مدينة براك بالمدن المجاورة والمدن الساحلية لتنشيط المبادلات .
- ضمان التكامل بين الأقطاب العمرانية عبر الربط الطرقي بينها وتوفير خدمات النقل العام.
- تطوير قطاع النقل الجوي وتوظيفه في تطوير الاقتصاد المحلي.

تم حصر التدخلات في خمسة مشروعات كبرى:
- مشروع مخطط بلدي للنقل العام: يشمل هذا المشروع تطوير شبكة الطرق المحلية ومخطط مروري وتأهيل المؤسسات المشرفة على قطاع النقل من مكاتب إدارية وشركات ونقابات مهنية. يرمي هذا المشروع بالأساس إلى التحكم في حركة السير وتنظيم الوقوف وربط مراكز المحلات فيما بينها. يتكامل هذا المشروع مع مشروعات تطوير الطرق الوطنية والنقل الجوي.
- مشروع إحداث محطات النقل العام: يندرج هذا المشروع ضمن مكونات المخطط البلدي للنقل العام ويتمثل في بناء محطة رئيسية ببراك ومحطات ثانوية بمراكز المحلات. يمكن هذا المشروع من تنظيم النقل متعدد الوسائط ويوفر الراحة للمسافرين.
- مشروع تطوير الإنارة العامة بالطاقة الشمسية: يشمل المشروع وضع منظومة إنارة عامة بالطاقة الشمسية وتعميمها على كل الطرق الرئيسية. يمكن هذا المشروع من إستغلال الطاقة المتجددة ويمكن من توفير الأمن.
- مشروع صيانة الطريق الرابط بين براك وأدرى 150 كلم: يمثل هذا الطريق الشريان الرئيسي للتنقل بين كل المدن والتجمعات بكامل منطقة الشاطئ. يمكن إنجازه في إطار الشراكة بين البلديات الثلاثة وبدعم من مصلحة المواصلات.
- مشروع تطوير مطار بارك: يتيح وجود مطار بمنطقة براك إمكانية تطوير النقل الجوي للمسافرين والسلع. يهدف هذا المشروع إلى فك عزلة منطقة الشاطئ واندماجها في محيطها الوطني.

- **تطوير المرافق العامة الثقافية والرياضية**

يركز هذا الهدف على إحداث مرافق رياضية وثقافية تمكن الشباب من صقل مواهبه وتطوير قدراته الرياضية والفنية والثقافية. من المنتظر أن يساهم تطوير الأنشطة الرياضية والثقافية في التعريف بالمنطقة وتدعيم إشعاعها المحلي والوطني.
تم حصر التدخلات في مشروعين كبيرين:
- مشروع تطوير المرافق الرياضية: يتمثل هذا المشروع في إحداث قطب

رياضي رئيسي في مدينة براك ومراكز رياضية محلية بالمحلات. يتركب القطب الرياضي الرئيسي من ملعب وقاعة رياضية ومسبح بمواصفات عالية ومركب تدريب ومركز للإيواء والتربص. تتكون المراكز الرياضية من ملعب محلي وقاعة رياضية.

- مشروع تطوير المرافق الثقافية: يتكون هذا المشروع من قطب ثقافي في مدينة براك ومراكز ثقافية بالمحلات. يتكون القطب الثقافي من قاعات العرض وورش التدريب والإنتاج ومعرض الفنون والحرف ومتحف العادات والتقاليد الشعبية. تتركب المراكز الثقافية بالمحلات من نوادي للفنون والمسرح ومكتبة محلية. سيمكن هذا المشروع من إحياء التراث الشعبي وتطوير الإنتاج الثقافي وتدعيم إشعاع البلدية وقدرتها التنافسية.

مخطط تدخلات محور تنمية محلية متوازنة

يشمل المخطط التنفيذي (خطة العمل) لمحور تنمية محلية متوازنة تنفيذ اتنا عشر مشروعا وبرنامج تتوزع حسب الأهداف إلى:

- ستة مشروعات لغرض تطوير التنظيم العمراني للبلدية.
- خمسة مشروعات لغرض تدعيم البنية التحتية للنقل والمواصلات .
- مشروعان لغرض تطوير المرافق العامة الثقافية والرياضية.

تقدر تكلفة خطة العمل المترتبة على محور تنمية محلية متوازنة ب: **116 مليون و450 ألف دينار، دون اعتبار تكلفة استكمال المشروعات المعطلة.**

الجدول: تكلفة تدخلات محور تنمية محلية متوازنة

الهدف	التكلفة			المجموع (ألف دينار)
	2020-2017	2024-2021	2028-2025	
تطوير التنظيم العمراني للبلدية	4100	4000	20000	28100
تدعيم البنية التحتية للنقل والمواصلات	75275	1075	0	76350
تطوير المرافق العامة الثقافية والرياضية	1000	6000	5000	12000
المجموع	80375	11075	5000	**116450**

المحور الاستراتيجي: تنمية محلية متوازنة

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				I	II	III		
مشروع اعداد المخططات العمرانية	بلدية براك	- مخططات عمرانية - تصميم حظري لمركز البلدية ومراكز المحلات	- تطوير البلدية عمرانيا - تنظيم المراكز العمرانية - الحد من العشوائيات	X			مصلحة التخطيط العمراني مصلحة الأملاك العامة	100
استكمال مشروع المرافق المتكاملة	بلدية براك	- نسبة الانجاز 22 %	- توفير طرق إنارة وأرصفة وصرف صحي ومياه وعيش لائق			X	جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق	غير معروفة
استكمال مشروع 2000 وحدة سكنية	بلدية براك	- نسبة الانجاز 3 %	- توفير السكن لعدد 2000 أسرة		X		جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية	غير معروفة
تحديث مركز مدينة براك	مدينة براك	- بنية تحتية - مجمعات خدمية وتجارية - حدائق ومأوي للسيار - الانارة والتجميل	- تطوير الخدمات الراقية للمواطن والمؤسسة - اكساب المدينة مقومات مركز محافظة	X	X		البلدية – القطاع الخاص	5000
إنشاء منطقة تجارية حرّة	براك	- مركب تجاري - فندق - مساحات خضراء ومقاهي	- تنشيط الاقتصاد والمنطقة - تدعيم الدور الإقليمي لمدينة براك - دعم الاستثمار	X	X		- غرفة التجارة والصناعة - البلدية	20000
احداث مراكز المحلات	كل المحلات بالبلدية	- مكاتب إدارية - مرافق أساسية - حدائقه عامة - الانارة والجميل	- تدعيم النفاذ الى الخدمات العامة - تنظيم المراكز العمرانية	X	X		البلدية	3000
مشروع تطوير إنارة العامة بالطاقة الشمسية	بلدية براك	- دراسة تنفيذية للمشروع - تنفيذ المشروع على مراحل	- تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية - الاستفادة من الطاقات المتجدّدة	X	X		الشركة العامة للكهرباء	150
صيانة الطريق الرابط بين براك وأدرى 150 كلم	براك	- ترميم وتوسعة الطريق - إشارات المرور - الترصيف والانارة	- التقليل من حوادث السير - تطوير المواصلات	X			جهاز تنفيذ المشروعات ومصلحة النقل والمواصلات	75000
اعداد مخطط بلدي للنقل والمواصلات	بلدية براك	دراسة عامة تحدد: - شبكة الطرق البلدية الرئيسية - محطات النقل العام - تنظيم قطاع نقل المسافرين	- تنظيم الحركة المرورية والحد من المختنقات - تطوير وتنظيم النقل العام	X			- البلدية - مصلحة النقل والمواصلات	100
احداث محطات النقل العام	بلدية براك	- محطة رئيسية ببراك - محطات ثانوية بالمحلات	- تطوير وتنظيم النقل العام		X			1000

تطوير مطار باراك	براك	- صيانة المهبط - صيانة صالات المطار - سلم هبوط من الطائرة	- تسهيل مشاق الصفر على المواطن - نمو الاقتصاد بالمنطقة - تقليل نسبة البطالة	X			مصلحة الطيران المدني	100
مشروع تطوير المرافق الرياضية	مدينة براك				X	X	- البلدية - مصلحة الرياضة	10000
مشروع تطوير المرافق الثقافية	مدينة براك			X	X		- البلدية - مصلحة الثقافة	2000

2-5 أهداف ومشروعات المحور الثاني:

يوجه هذا المحور التدخلات نحو تطوير الاقتصاد المحلي بالاعتماد على تثمين المواد والموارد والمنتوجات الزراعية المحلية والإحاطة بالمستثمرين وتأهيل اليد العاملة. وتكمن الغاية المنشودة في دعم قدرة بلدية براك على المساهمة في تركيز منطقة إقتصادية تشع على كامل منطقة الشاطئ.

يتفرع هذا المحور حسب طريقة الإطار المنطقي إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

- **الهدف 1:** تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية.
- **الهدف 2:** ضمان إمداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- **الهدف 3:** تأهيل اليد العاملة المحلية.

-تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية.

يركز هدف تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية على تنويع الإقتصاد المحلي إعتمادا على المقومات الخصوصية للبلدية عبر توجيه المستثمرين والإحاطة بهم. تشمل التدابير المتعلقة بهذا الهدف توفير مواطن الشغل وتدعيم الإستثمار العمومي والخاص.

تم حصر التدخلات في أربعة مشروعات قطاعية:

- مشروع إنشاء مصنع حديد: يتمثل التدخل في إنجاز مصنع للحديد بمنطقة أشكدة. تتمثل مكونات المشروع في إنجاز الأعمال المدنية وتركيب التجهيزات وتهيئة المقاطع وربط الموقع بشبكة الطرق الرئيسية. ينتظر أن يمكن هذا المشروع من تطوير قطاع الصناعات المعدنية وتوفير مواطن الشغل والتشجيع على الإستثمار في قطاعات النقل والتوزيع والصيانة والخدمات.
- إنشاء مركب طحين وصناعة المواد الغذائية الأساسية: يتركب المشروع من وحدة طحن الحبوب ووحدات لإنتاج العجين الغذائي ووحدة لإنتاج المواد العلفية. سيمكن هذا المشروع من تصنيع الإنتاج المحلي ومن توفير مواد غذائية أساسية.
- تطوير مشروع الأرب الزراعي: يتمثل هذا المشروع في إحياء منطقة زراعات مروية تعرضت للإتلاف والإهمال والتخريب. تتمثل أشغال تطوير منظومة الري وتهيئة المسالك وإعادة التقسيم. يستوجب إحياء هذا المشروع وضع نظام إدارة خاص يرتكز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تطوير مشروع براك الزراعي: يتعرض مشروع براك الزراعي إلى عمليات توسع عشوائي وإلى غياب الصيانة والتحكم في الإستغلال. تتمثل مكونات المشروع في صيانة المسالك الزراعية ومنظومة الري وتوفير البذور والأسمدة.

- ضمان امداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية

يركز هدف ضمان إمداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية الحد من التأثير السلبي لعدم إنتظام الإمداد بالطاقة واللجوء المتواصل إلى طرح الأحمال على كل الأنشطة الاقتصادية في المنطقة. ويركز على تدعيم قدرة إنتاج الطاقة من جهة وعلى ضمان إحتياطي إستراتيجي من إنتاج الطاقة يمكن من تجاوز فترات الأزمة.

تم حصر التدخلات في مشروعين كبيرين:

- مشروع إنشاء مستودع نفطي: نظرا لعدم انتظام إمداد منطقة الشاطئ بالغاز والنفط يركز هذا المشروع على إيجاد حل ملائم يتمثل في توفير مخزون طاقي إحتياطي من جهة وفي تنظيم مسالك توزيع النفط والغاز من جهة ثانية. يتكون المشروع من تركيز خزان للنفط ومخزن للغاز ومبنى إداري.
- مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء: أصبح من الضروري التفكير في الرفع من إنتاج الطاقة في كامل أرجاء ليبيا بصفة عامة وفي منطقة الشاطئ

بصفة خاصة. يتمثل المشروع في إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء. يتطلب هذا المشروع إنجاز دراسة جدوى تندرج ضمن إستراتيجية محلية لتطوير إستعمال الطاقة المتجددة.

- **تأهيل اليد العاملة المحلية**

يركز هدف تأهيل اليد العاملة المحلية على العنصر البشري باعتباره عامل أساسي في الإنتاج والإستثمار. ويولي العنصر النسائي عناية خاصة عبر فتح مجال التدريب والعمل وإمكانية بعث مشروعات منتجة.

تم حصر التدخلات في مشروعين:

- إنشاء مركز لتدريب وتطوير المرأة: يرمي هذا المشروع إلى تمكين المرأة من تكوين ملائم يجعلها قادرة على المساهمة في الحياة الاقتصادية. سيمكن هذا المشروع النساء الراغبات في العمل من الحصول على شغل بإحدى الشركات الخاصة أو من بعث مشاريع خاصة وإدارتها.
- إنشاء مركز تدريب مهني شامل: يرمي هذا المشروع إلى تدريب الشباب في عديد المجالات الفنية والتكنلوجية المرتبطة بتطوير الاقتصاد المحلي كالتكنلوجيا البيئية والتحكم في الطاقة الشمسية وتقنيات الري وصيانة المضخات والتصنيع الغذائي. يتمثل المشروع في بناء مركز تدريب متعدد الاختصاصات وتجهيزه وتشغيله وتوفير إطار تدريب مختص.

- **مخطط تدخلات محور اقتصاد متنوع**

يشمل المخطط التنفيذي (خطة العمل) لمحور إقتصاد متنوع ثمانية مشروعات وبرامج تتوزع حسب الأهداف إلى:

- أربعة مشروعات لغرض تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية.
- مشروعان لغرض ضمان إمداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- مشروعان لغرض تأهيل اليد العاملة المحلية.

تقدر تكلفة خطة العمل المترتبة على محور إقتصاد متنوع ب: **48 مليون و535 ألف دينار .**

الجدول: تكلفة تدخلات محور اقتصاد متنوع

الهدف	التكلفة			المجموع (ألف دينار)
	2020-2017	2024-2021	2028-2025	
تثمين الموارد والمواد الأولية والمنتوجات الزراعية المحلية	0	20000	23000	43
ضمان إمداد البلدية بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية	200	5000	0	5200
تأهيل اليد العاملة المحلية	35	300	0	350
المجموع	235	25300	23000	**48535**

المحور الاستراتيجي: إقتصـــاد متنـوع

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				I	II	III		
إنشاء مصنع حديد	اشكدة	- في إداري - شبكة عمال - متاجر - أفران صهر المواد - محطة كهربائية	- توفر مادة الحديد للبناء في المنطقة - إيجاد رصيد عمل والاستفادة منه بالمواد الخام - دعم الاقتصاد			X	- براك - القرضة - أدري	10000
إنشاء مركب طحين وصناعة المواد الغذائية الاساسية	براك	- مبنى إداري - مواقع لتخزين الحبوب - آلات لطحن وصنع المكرونة والسميد والأعلاف	- توفير التغذية الأساسية والمكرونة والسميد والأعلاف		X	X	- طاحن وأعلاف صندوق موازنة للأسعار البلديات - الاقتصاد	0001
تطوير مشروع الأربل الزراعي	اشكدة	- سكن العاملين - طرق داخلية - آبار ري محوري - مضخات مياه	- توفير الحبوب من الشعير والقمح والبرسيم - تربية المواشي - خلق فرص عمل		X		وزارة الزراعة البلدية	7000
تطوير مشروع براك الزراعي	مشروع براك الزراعي	- صيانة الطريق الواقع داخل المشروع - صيانة الآبار - توفر الأسمدة والبذور	- تشجيع الفلاح على زيادة القدرة التنافسية - الاكتفاء الذاتي من المنتوجات المعلبة - زيادة نمو الاقتصاد بالمنطقة		X	X		25000

إنشاء مركز لتدريب وتطوير المرأة	العافية	- صيانة المقر - تجهيز الورشات - اقتناء المواد الاولية	- تطوير مهاراتها الفنية للمرأة - اكتساب قدرات للإبداع والابتكار		X	X	الشؤون الاجتماعية الاتحاد النسائي	35
إنشاء مركز تدريب مهني شامل	الزوية	- مبنى متكامل - معامل وورش ووسائل إيضاح	- تدريب وتأهيل الموارد البشرية - إتاحة فرص عمل - ملائمة التدريب مع احتياجات القطاعات الاقتصادية		X		التعليم العالي	300
إنشاء مستودع نفطي	أقار	- خزانات وقود - مبنى إداري	- توفير الوقود والغاز للمنطقة - التغلب على صعوبة توفير الوقود في المستودعات العامة	X			- بلدية براك - بلدية القرضة - بلدية أدري	200
إنشاء محطة توليد الكهرباء	زلواز	- مكتب للمعتمدين - تقنيات توليد الطاقة - خزانات ديزال - فنيين إداريين	- توفير الطاقة لكامل المنطقة - إيجاد فرص عمل	X			الشركة العامة للكهرباء	5000

3-5 أهداف ومشروعات المحور الثالث:

يـرمي هـذا المحـور إلـى تأهيـل المجـال العمرانـي للبلديـة وجعلـه يسـتجيب إلـى تطلعـات السـكان والجماعـات المحليـة فـي مجـالات الخدمـات الحضريـة العامـة والنفـاذ إلـى المرافـق الأساسـية. كمـا يولـي جـودة الحيـاة أهميـة بالغـة ويجعـل مـن النظافـة وحمايـة البيئـة رهانـات رئيسـية تتطلـب تدخـل عاجـل لتجنـب تفاقـم المخاطـر الصحيـة.

تم تفريع هذا المحور بطريقة الإطار المنطقي إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

- **الهدف 1:** تأهيل البيئة العمرانية
- **الهدف 2:** تطوير المرافق الشبابية والثقافية
- **الهدف 3:** المحافظة على النظافة وحماية الموارد الطبيعية من التلوث

- **تأهيل البيئة العمرانية**

يـرمي هـذا الهـدف إلـى تطويـر إطـار عيـش السـكان عبـر توفيـر فضـاء ترفيـه للطفـل والعائلـة ومنتـزه طبيعـي مجهـز لاسـتقبال مختلـف فئـات المجتمـع وممارسـة الأنشـطة الترفيهيـة المختلفـة. ركـزت التدخـلات علـى المناطـق السـكنية وعلـى المناطـق الطبيعيـة لتجعـل منهـا منتـزه تؤثثـه مرافـق ترفيـه ومعالـم تاريخيـة ومسـالك.

تم حصر هذه التدخلات في ثلاثة مشروعات رئيسية:

- إنشـاء منتـزه (مسـاحات خضـراء): يشـمل هـذا المشـروع تهيئـة وتجهيـز منتـزه بإحـداث مسـالك وحدائـق ووضـع خطة لتنفيـذ وإدارة واسـتغلال مكوناته بالشـراكة مـع القطـاع الخـاص. سـيمكن مشـروع إنشـاء وتطويـر المنتـزه مـن تطوير الأنشـطة الترفيهيـة والسـياحية وتثميـن المقومـات الطبيعيـة والثقافيـة.
- إنشـاء شـبكة حدائـق بالأحيـاء السـكنية: يشـمل هـذا المشـروع إحـداث حدائـق صغيـرة داخـل الأحيـاء السـكنية تتـم تهيئتهـا للإسـتراحة ولتمكيـن الأطفـال مـن اللعـب والترفيـه فـي ظـروف تضمـن سـلامتهم تحـت رقابـة الأوليـاء. يتـم تعميـم هـذه المرافـق علـى مراحـل وصيانتهـا بمشـاركة منظمـات المجتمـع المدنـي والسـكان.
- إعـداد وإنجـاز برنامـج لتهيئـة محيـط المرافـق العامـة: يتمثـل هـذا المشـروع فـي تهيئـة محيـط المرافـق العامـة مـن مـدارس ومرافـق صحيـة ومصالـح عامـة توفـر خدمـات للمواطنيـن وتسـتقطب عـدد كبيـر مـن المنتفعيـن. يـندرج هـذا المشـروع ضمـن تمـشي يـرمي إلـى تحسـين جـودة الإسـتقبال والنفـاذ إلـى المرفـق العـام وإلى دعـم روابـط الإنتمـاء إلـى المنطقـة وثقـة المواطـن فـي السـلطة المحليـة.

- **تطوير المرافق الشبابية والثقافية**

يـرمي هـذا الهـدف إلـى توفيـر خدمـات الإسـتقبال للشـباب وللـزوار وإلـى تشـجيع تنظيـم التظاهـرات الشـبابية والثقافيـة. شـملت التدابيـر المتعلقـة بهـذا الهـدف إحـداث بيـت للشـباب والضيـاف وتجهيـزه بمكتبـة رقميـة وملاعـب وقاعـات رياضيـة. كمـا شـملت إحـداث مسـرح بلـدي بالزويـة يسـتوعب تنظيـم المهرجانـات والعـروض الفنيـة والمسـرحية.

تم حصر هذه التدخلات في مشروعين رئيسيين:

- مشـروع بيـت الشـباب: يتكـون المشـروع مـن مبيـت ومكتبـة رقميـة وقاعـات وملاعـب لممارسـة الرياضـات المختلفـة الجماعيـة والفرديـة.
- إنشـاء مسـرح بلـدي: يتكـون هذا المشـروع من قاعـة عروض مسـرحية وسـنيمائية ومسـرح هـواء طلق يسـتعمل في إقامـة المهرجانـات والعـروض الليلية.

•المحافظة على نظافة وحماية الموارد الطبيعية من التلوث

يركز هذا الهدف على جودة إطار عيش المواطن وحماية المحيط من التلوث والحد من المخاطر الصحية. يتطلب تحقيق هذا الهدف تدابير تشمل الجانب العملياتي إعتمادا على مشروعات محددة لغرض حماية البيئة والمحافظة على النظافة وتدعيم الأنشطة الترفيهية.

- إستكمال مشروع محطات تحلية الآبار: يشمل المشروع إستكمال محطات تنقية مياه الآبار المستعملة للشرب. يمكن المشروع من توفير مياه تستجيب للمعايير الصحية.

- إعداد وتنفيذ خطة لإزالة النقاط السوداء: يشمل هذا المشروع رفع القمامة من النقاط السوداء وإحداث فضاءات ترفيهية وحدائق عامة مكان النقاط السوداء الملاصقة للأحياء السكينة. يكمن الغرض من هذا المشروع في حماية البيئة والمحافظة على النظافة وتدعيم الأنشطة الترفيهية.

- إنجاز وحدة معالجة وتثمين القمامة والنفايات: يستفيد هذا المشروع من التطور التكنلوجي في مجال معالجة وتثمين النفايات. ويمكن إنجازه بالشراكة بين بلديات منطقة الشاطئ وبالإعتماد على خبرة الشركات العالمية الرائدة في مجال تثمين النفايات.

- إنجاز محطة تطهير مياه الصرف الصحي: يتكامل هذا المشروع مع مشروع المرافق المتكاملة وخاصة مع استكمال شبكة الصرف الصحي. يكتسي إنجاز هذا المشروع أهمية كبيرة بالنظر إلى دوره في الحد من تلوث الموارد المائية.

• مخطط تدخلات محور ظروف عيش لائقة

يشمل المخطط التنفيذي (خطة العمل) لمحور ظروف عيش لائقة ثمانية مشروعات وبرامج تتوزع حسب الأهداف إلى:

- ثلاثة مشروعات لغرض تأهيل البيئة العمرانية.
- ثلاثة مشروعات لغرض تطوير المرافق الشبابية والثقافية.
- أربعة مشروعات لغرض المحافظة على النظافة وحماية الموارد الطبيعية من التلوث .

تقدر تكلفة خطة العمل المترتبة على محور ظروف عيش لائقة ب: **21 مليون و800 ألف دينار .**

الجدول: تكلفة تدخلات محور ظروف عيش لائقة

الهدف	التكلفة			المجموع (ألف دينار)
	2020-2017	2024-2021	2028-2025	
تأهيل البيئة العمرانية	3500	3500	2000	9000
تطوير المرافق الشبابية والثقافية	0	450	350	800
المحافظة على نظافة وحماية الموارد الطبيعية من التلوث	2000	5000	5000	12000
المجموع	5500	8950	7350	**21800**

المحور الاستراتيجي: إقتصـــاد متنـوع

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				I	II	III		
إنشاء منتزه (مساحات خضراء)	براك (قبرة)	- شتلات أشجار - ملاهي متكاملة للأطفال - مقاهي - مسجد للصلاة وموقف للسيارات	- توفير ظروف عيش ملائمة - ترفيه للأطفال		X	X	السياحة	4000
إنشاء شبكة حدائق بالأحياء السكنية	المناطق العمرانية بالبلدية	- شتلات أشجار - عشب صناعي - مطعم - هاتف عمومي	- ترفيه	X	X		البلدية	3000
اعداد وانجاز برنامج لتهيئة محيط المرافق العامة	نطاق البلدية	- ترصيف وتعبيد - انارة وتجميل	- تحسين النفاذ الى الخدمات العامة - استقبال المواطن	X			البلدية	2000
جمعية بيوت الشباب	براك	- مكتبة اقتصادي للشباب - صالات فارغة للرياضة	- توعية الشباب - إقامة فرص السكن للمواطنين الزائرين للمنطقة		X		هيئة الشباب والرياضة	300

إنشاء مسرح بلدي	الزاوية	- إعداد الخرائط الاستثنائية - إعداد الخرائط التنفيذية - تنفيذ المبنى	- نشر الثقافة - إقامة فرص للمبدعين والفنانين لطرح أعمالهم			X	البلدية	350
مركز تأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة	بـــراك	- مدربين مختصين - معدات وأجهزة	- الاهتمام بهذه الفئة - الرفع من مستوى هذه الفئة		X		الشؤون الاجتماعية	150
استكمال مشروع محطات التحلية للآبار	بلدية بـــراك	- نسبة الانجاز 90 ٪	- توفير مياه نظيفة للمواطنين	X			جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق	500
اعداد وتنفيذ خطة لإزالة النقاط السوداء	نطاق البلدية	- اعداد مصب مراقب - القيام بحملات لإزالة المصبات العشوائية - تهيئة مواقع المصبات العشوائية		X			- البلدية - منضمات المجتمع المدني	1500
انجاز وحدة معالجة وتثمين القمامة والنفايات	براك	- انجاز دراسة جدوى لتحديد الموقع - انجاز الاشغال المدنية - تركيب التجهيزات وتشغيلها				X		5000
انجاز محطة تطهير مياه الصرف الصح	براك	- تهيئة الموقع - بناء المحطة - تركيب التجهيزات			X			5000

5-4-أهداف ومشروعات المحور الرابع: موارد بشرية قادرة على رفع التحديات:

يركز هذا المحور على التدابير التي تضمن شروط ومبادئ الحوكمة المحلية باعتبارها أهم عناصر النجاعة في التنمية البلدية. تشمل هذه التدابير تدعيم قدرات الكوادر البلدية وكذلك توفير وسائل وأدوات الإدارة الناجعة.

يتفرع هذا المحور إلى هدفين رئيسيين:

- **الهدف 1:** تدعيم قدرات الكوادر البلدية
- **الهدف 2:** تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي

- **تدعيم قدرات الكوادر البلدية**

يركز هذا الهدف على تأهيل الموارد البشرية للبلدية بالشكل الذي يضمن الإدارة الناجعة والتنسيق بين مختلف المصالح والفاعلين في المنطقة. تشمل التدابير المتعلقة بتدعيم القدرات مجالات إدارة المشروعات المندمجة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتخطيط الإستراتيجي.

تشمل التدخلات المرتبطة بهدف تدعيم قدرات الكوادر البلدية:

- برنامج دعم قدرات الكوادر البلدية: يشمل هذا المشروع إعداد وتنفيذ دورات في مجالات إدارة المشروعات أو التواصل مع المواطن والتخطيط الإستراتيجي والتخطيط العمراني. يكمن الغرض من هذا البرنامج في تحسين جودة إدارة الخدمات العامة وأداء المؤسسة البلدية.
- مشروع إحداث مركز لتدريب الكوادر والموظفين: يتمثل هذا المشروع في إحداث مركز تدريب يعنى بتأهيل الكوادر والموظفين في البلديات. حيث يعهد إليه التدريب المستمر للموظفين وكذلك إعداد الموظفين الجدد المنتدبين للعمل بالبلديات. من المنتظر أن ينجز هذا المشروع في إطار الشراكة بين البلديات الثلاثة وبدعم من وزارة الحكم المحلي.

- **تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي**

وتتضمن التدابير الخاصة بتحقيق هذا الهدف توفير وسائل متطورة للقيام بالأعمال الهندسية الميدانية وتنظيم عمل الإدارة البلدية بهدف توضيح الإجراءات وتوزيع المهام ورقمنة الخدمات. كما يشمل توفير أدوات الإدارة الناجعة للمصالح البلدية.

تشمل التدخلات المرتبطة بهدف تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي:

- مشروع دليل إجراءات المصالح البلدية: يتضمن هذا المشروع إعداد الدليل وتنظيم دورات تأهيل في مجال إدارة المصالح البلدية. من المنتظر أن يساهم هذا المشروع في تطوير وسائل وأدوات العمل وتنظيم العمل البلدي وضمان نجاعة الإدارة البلدية.
- مشروع قاعدة المعلومات البلدية: يتركب هذا المشروع من إعداد الدراسة واقتناء التجهيزات والبرمجيات وتنفيذ برنامج لتأهيل الكوادر. يكمن الغرض من هذا المشروع في متابعة وتقييم مشروعات التنمية والقيام بعمليات رصد وتحليل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.
- اقتناء وسائل العمل: يتمثل المشروع في اقتناء الأدوات المتطورة الضرورية للقيام بأعمال المساحة وتدريب المهندسين على استعمالها. كما يشمل اقتناء الحواسيب والبرمجيات والمنظومات المناسبة لرقمنة الإدارة البلدية.

- **مخطط تدخلات محور موارد بشرية قادرة على رفع التحديات**

يشمل المخطط التنفيذي (خطة العمل) لمحور موارد بشرية قادرة على رفع التحديات خمسة مشروعات وبرامج تتوزع حسب الأهداف إلى:

- مشروعان لغرض تدعيم قدرات الكوادر البلدية.
- ثلاثة مشروعات لغرض تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي.

تقدر تكلفة خطة العمل المترتبة على محور ظروف عيش لائقة ب: **3 مليون و150 ألف دينار .**

الجدول: تكلفة تدخلات محور موارد بشرية قادرة على رفع التحديات

الهدف	التكلفة			المجموع (ألف دينار)
	2020-2017	2024-2021	2028-2025	
تدعيم قدرات الكوادر البلدية	50	2000	0	2050
تنظيم الإدارة والرفع من نجاعة العمل البلدي	350	350	450	1100
المجموع	400	2350	400	3150

المحور الاستراتيجي: موارد بشرية قادرة على رفع التحديات

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				I	II	III		
برنامج دعم قدرات الكوادر البلدية	بـــراك	- الكوادر الفنية	- تطوير الفنيين	X			البلدية	50
مشروع احداث مركز لتدريب الكوادر والموظفين	بـــراك				X			2000
مشروع دليل إجراءات المصالح البلدية				X				50
مشروع قاعدة المعلومات البلدية				X				50
اقتناء وسائل العمل	بـــراك	- اجهزه المساحة GPS 500 - To Tal (800 station - Leval - برمجيات ومنظومات اعلامية	- تطوير كفاءة المهندسين - المساعدة في انجاز المخططات - إتاحة الفرص للعمل بعد التطوير	X	X	X	البلدية	1000

6- بطاقات المشروعات:

أعدت بطاقات المشروعات المندمجة في إطار ورشة التخطيط الإستراتيجي بطريقة فرق العمل حسب المحاور. وقد وقع إختيار المشاركين على ستة مشروعات لإعداد بطاقة مفصلة لكل مشروع تتضمن معطيات مدققة حول:

- إشكاليات الوضع القائم ومبررات المشروع.
- مكونات المشروع وأهدافه وتكامله مع المشروعات الإستراتيجية.
- إستراتيجية وآجال وتركيبة تمويل المشروع.

اعتمد المشتركون نموذجا موحدا لإعداد بطاقات المشروعات.

المشروع 1 : تركيب لوحات إشهارية على الطرقات العامة

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- بلدية براك
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- يوجد في بلدية براك عدد من المدن والتجمعات. - حاليا لا توجد إشارات مرورية ولا لوحات لإرشاد مستعملي الطريق.
توقعات تطور الوضع القائم	- ستبقى المدن والتجمعات غير معروفة
مبررات المشروع	- ضرورة إرشاد مستعملي الطريق والتعريف بالمنطقة

تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- بلدية براك
المكونات الرئيسية للمشروع	- لوحات ارشاد تحدد الاتجاه - لوحات تحمل أسماء المدن والتجمعات
أهداف المشروع	- إرشاد مستعملي الطريق - التعريف بالمنطقة
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- مشروع الطرق المحلية داخل نطاق البلدية

تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- تحديد مواصفات اللوحات وإجراء طلب العروض - إقتناء اللوحات - تركيز اللوحات
المتدخلين الرئيسيين	- مؤسسات المجتمع المدني - تطوع الأهالي
مؤشرات المتابعة والتقييم	- عدد اللوحات الإرشادية المثبتة - سهولة تعرف الزائر على التجمعات والنفاذ إليها

القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	25.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 2: صيانة الطريق الرابط بين براك وادري

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- الطريق الرئيسي الرابط بين براك و ادري
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- طريق متهالك بطول 150 كلم يعتبر الشريان الرئيسي لمنطقة الشاطئ.
توقعات تطور الوضع القائم	- تواصل غياب الصيانة نتيجة تعطيل صرف ميزانيات الاستثمار
مبررات المشروع	- في حال عدم صيانة هذا الطريق ستتزايد الحوادث وستكون له آثار اجتماعية واقتصادية سلبية.

تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	-البلدية وجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات
المكونات الرئيسية للمشروع	- إعادة التعبيد - الترصيف والإنارة والتجميل داخل المناطق العمرانية - الإشارات والعلامات المرورية
أهداف المشروع	- الحد من الحوادث - تيسير نقل الأشخاص والبضائع
التكامل مع مشروعات جارية	- مشروع الطرق المحلية داخل نطاق البلدية
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	

تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- إعداد دراسة تنفيذية - وضع خطة لتمويل المشروع - متابعة تنفيذ المشروع
المتدخلين الرئيسيين	-البلدية وجهاز المواصلات
مؤشرات المتابعة والتقييم	- نسبة الإنجاز المادي - نسبة الإنجاز المالي - مدة انجاز الاشغال

القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	75000.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	وزارة المواصلات

المشروع 3: إنشاء مستودع نفطي

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- آقار
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- استغلال موقع محطة الكهرباء الموجودة بالمنطقة واستخدام خزانات الوقود الموجودة بها
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	- نقص شديد في الوقود والغاز - إستمرار أزمة في الوقود داخل المنطقة - ضرورة إستمرارية توفير الطاقة الضرورية للإستعمالات العائلية والاقتصادية
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- بلديات منطقة الشاطئ
المكونات الرئيسية للمشروع	- المشروع يحتاج إلى تطوير بسيط في المحطة الموجودة والإستفادة من الخزانات
أهداف المشروع	- توفير مخزون إحتياطي من المواد الطاقية التي تحتاجها المنطقة - تنظيم توزيع الوقود والغاز
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- صيانة الخزانات والمخازن القائمة - بناء مبنى إداري
المتدخلين الرئيسيين	- بلديات منطقة الشاطئ وشركة البريقة للنفط
مؤشرات المتابعة والتقييم	- إنتظام توزيع الغاز والوقود - كمية المخزون الاحتياطي
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	200.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلديات

المشروع 4: تطوير إنارة الشوارع بالطاقة الشمسي

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- الطرق الرئيسية في نطاق البلدية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- تدهور الشبكة العامة الانارة. - إرتفاع وتيرة إنقطاع التيار الكهربائي
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	- التقليل من إستهلاك الطاقة - عدم إستقرار التيار الكهربائي بالمنطقة - إنارة الطريق العام
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- شراكة بين البلدية وشركة الكهرباء
المكونات الرئيسية للمشروع	- تثبيت الأعمدة وتحوير الأعمدة الموجودة - تثبيت اللوحات الشمسية والفوانيس
أهداف المشروع	- تخفيض نسب إستهلاك الطاقة من الشبكة العامة - تحسين الأمن والأمان بالبلدية
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- مشروع الطرق المحلية داخل نطاق البلدية
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- تحديد الطرق التي تحتاج إلى إنارة - وضع خطة لتعميم الإنارة بالطاقة الشمسية - إنجاز الخطة على مراحل
المتدخلين الرئيسيين	- البلدية وشركة الكهرباء
مؤشرات المتابعة والتقييم	- نسبة الإنارة بالطاقة الشمسية - نسبة الطرق التي تتوفر بها الإنارة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	150.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية وشركة الكهرباء

المشروع 5 : إنشاء مركز تدريب وتطوير المرأة

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	– العافية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	– لا يوجد مراكز تعتني بالمرأة
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	– لم يتم استحداث مشروع مركز تدريب وتطوير المرأة – رفع كفاءة المرأة – العجز في التدريب
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	– البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	– بناء – تجهيز – توفير الاطارات
أهداف المشروع	– تدريب وتطوير مهارات المرأة – اكتساب قدرات الإبداع والابتكار
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	– وجود مقر للمشروع – يتم صيانة المبنى وانجاز المشروع
المتدخلين الرئيسيين	– الشؤون الاجتماعية – الاتحاد النسائي
مؤشرات المتابعة والتقييم	– لجنة تقييم ومتابعة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	35.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 6 : مشروع مخطط سكني

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	– منطقة براك
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	– لم يتم استحداث مخططات سكنية داخل المنطقة
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	– عدم تنفيذ مخططات سكنية – في حالة ضم العشوائيات إلى المخطط السكني الجديد يتم تطوير الوضع القائم – توسع عمراني جديد – إذا لم يتم تنفيذ المخطط تزداد نسبة العشوائيات
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	– البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	– الموقع: براك – الاحتياجات / المواطن في أمسّ الحاجة للمخطط السكني – المكونات: إعداد المسح الشامل – إعداد الخرائط التفصيلية – تدعيم القدرات: الكوادر الفنية في البلدية
أهداف المشروع	– تطوير المدينة عمرانيا والحد من العشوائيات
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	– العمل جديا على مخطط بسيط لضم العشوائيات القائمة
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	– توفر المساحة المستهدفة للتخطيط
المتدخلين الرئيسيين	– مصلحة التخطيط العمراني
مؤشرات المتابعة والتقييم	– لجنة تقوم بالمتابعة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	65.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 7 : تـطــويـر مــطــار بـــاراك

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- بـراك
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- نسبة التطوير في المطار 65 %
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	- لم يتم افتتاح المطار - توفير الدعم للمطار - التغلب على مشاق السفر - في حالة عدم تطوير المطار تكون مشاق السفر صعبة
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	- صيانة المبنى والصالات والمهبط - تهيئة المحيط الخارجي للمطار
أهداف المشروع	- تسهيل مشاق السفر على المواطن ونمو اقتصاد المنطقة
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- التنسيق مع مصلحة الطيران المدني - تأمين المطار ومحيطه
المتدخلين الرئيسيين	- مصلحة الطيران المدني
مؤشرات المتابعة والتقييم	- نسبة الإنجاز - عدد الرحلات - عدد المسافرين
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	100.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 8 : منتـــزه

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- قيرة – براك
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- وجود المساحة المطلوبة للإستغلال
توقعات تطور الوضع القائم	-عدد وجود فضاءات ترفيه مبرمجة
مبررات المشروع	- عدم وجود منتزه داخل المدينة - توفير عدد من الشتلات والأعشاب وحجارة التبليط
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- البلدية وجهاز الحدائق العامة
المكونات الرئيسية للمشروع	- مرافق ترفيه - مسالك للتنزه - تشجير
أهداف المشروع	- توفير ظروف عيش لائقة
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- الشراكة مع القطاع الخاص
المتدخلين الرئيسيين	- البلدية وجهاز الحدائق العامة
مؤشرات المتابعة والتقييم	- عدد المرافق الترفيهية - طول المسالك - عدد الزوار
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	60.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 9 : تطوير وتدريب الكوادر الفنية

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- بـراك
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- توفر عدد كبير من الموارد البشرية
توقعات تطور الوضع القائم	
مبررات المشروع	- وفرة في عدد الموارد الغير مؤهلة - الحاجة لكوادر مؤهلة لتنفيذ برامج التنمية المحلية
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	- تجهيز مقر للتدريب - إعداد وتنفيذ دورات التدريب
أهداف المشروع	- تطوير وتدريب الكوادر
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- مرحلة التجهيز وإعداد برامج التدريب - مرحلة التدريب - إمكانية الشراكة مع بلديات منطقة الشاطئ
المتدخلين الرئيسيين	- البلدية والتعليم
مؤشرات المتابعة والتقييم	- عدد الدورات التدريبية - عدد المنتفعين
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	30.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية

المشروع 10 : استكمال مشروع محطات تحلية للآبار

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	- على مستوى البلدية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	- مياه غير صالحة للشرب
توقعات تطور الوضع القائم	- تفاقم الوضع الصحي نتيجة لتلوث المياه
مبررات المشروع	- اشكاليات تلوث المياه - المواطن في حاجة ملحّة لهذا المشروع
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- البلدية – جهاز تنمية مشاريع الإسكان
المكونات الرئيسية للمشروع	- إستكمال بناء محطات تحلية - تجهيز محطات التحلية
أهداف المشروع	- توفير مياه نظيفة - الحد من المخاطر الصحية
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل – الطريقة)	- التنسيق مع الشركة العامة للمياه وجهاز تنفيذ مشاريع الإسكان - الاعتماد على الشركات المحلية والوطنية
المتدخلين الرئيسيين	- جهاز تنفيذ مشاريع الإسكان - البلدية
مؤشرات المتابعة والتقييم	- جودة مياه الشرب - المطابقة للمواصفات الوطنية
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	500.000 دينار ليبي
مصدر التمويل	البلدية – جهاز تنمية مشروعات الإسكان

Libya Local Governance and Stabilisation Programme ▪ برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

© CILG – VNG International 2018